

ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية وموافقتها في القرآن الكريم

تأليف

دكتور

فهمي حسن النمر

مدرس النحو والصرف
بجامعة الأزهر

١٩٨٥

دار الثقافة
للطباعة والنشر
٢١ شارع كامل ميسوق بالنجالة
ت: ٠٩١٦٠٧٦٠ القاهرة

ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية وموافقتها في القرآن الكريم

تأليف

دكتور

فهمي حسن النمر

مدرس النحو والصرف
بجامعة الأزهر

١٩٨٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله مصرف الأمور على النحو الذى أراد ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل من نطق بالضاد ، وعلى آله وصحبه الهادين والمرشدين ، والرافعين لقواعد الدين .

وبعد : -

فهناك كثير من المسائل النحوية فى حاجة الى دراسة وتحقيق وتمحيض ، حتى نصل الى الرأى الأمثل فيها ، ونبتعد عن كل ما يشوبها من غموض .

ومن القضايا الجديرة بالدراسة والبحث قضية المجاورة ، وقد اهتم النحاة بهذه الظاهرة الى الحد الذى جعل ابن جنى - فى الخصائص - يعقد لها بابا مستقلا تحت عنوان : باب فى المجاورة .

والبحث فى مثل هذه القضية يحتاج الى جهد مضاعف ، نظرا لتفرقها فى بطون أمهات الكتب ، وتعلقها بالعديد من المسائل النحوية والتصرفية ، بالإضافة الى تعدد آراء العلماء فى ذلك .

فنهم من أجاز الحكم بالمجاورة ، وجعلها قياسا ، ومنهم من منعها وأول ما أوهم ظاهرة وجودها ، ومنهم من قصرها على المسموع ولم يجز فيها القياس .

وكذا اختلفت آراؤهم فى تطبيق هذه الظاهرة على بعض آيات من القرآن الكريم ، ففريق يرى أن الجر على الجوار واقع فى القرآن وهو كثير ، وفريق آخر يمنع الجر على الجوار فى القرآن ، ويرى ضرورة صونه من هذه الظاهرة .

ولقد عنانى امر هذه القضية كثيرا ، وشغلنى تحقيقها والبحث
عن الحقيقة فيها . وقد قرأت ما كتب عنها سواء فى كتب النحو والصرف ،
أو فى أمهات كتب التفسير .

وبعد ذلك ذكرت ما قيل حول هذا الموضوع من آراء مؤيدة
ومعارضة ، ورجحت ما ظهر لى رجحانه مؤيدا ما أقول بالدليل .

وقد جعلت البحث فى تمهيد وأربعة فصول :

ذكرت فى التمهيد : تعريف المجاورة لغة واصطلاحا ، وبيان
حركة المجاورة .

أما الفصل الأول فقد جعلته تحت عنوان : موقف العلماء من
القول بالمجاورة .

والفصل الثانى : خصصته للمجاورة فى الدراسات النحوية .
وأدرجت تحته سبعة مباحث :

المبحث الأول : الجر على الجوار فى النعت .

المبحث الثانى : الجر على الجوار فى التوكيد .

المبحث الثالث : الرفع على المجاورة .

المبحث الرابع : المجاورة فى باب الجوازم .

المبحث الخامس : المجاورة فى باب التنازع .

المبحث السادس : المجاورة فى باب الاضافة .

المبحث السابع : المجاورة فى الأحوال والأزمنة .

والفصل الثالث : جعلته للمجاورة فى المسائل التصريفية .
واشتمل على الأمور الآتية :

١ - الجوار بين الواو والكسرة .

٢ - الجوار بين عين الكلمة ولامها .

٣ - قلب الحرف للمتناسب .

٤ - قلب الواو المجاورة للطرف همزة •

٥ - مجاورة الواو للضمة •

والفصل الرابع : خصصته للمجاورة فى القرآن الكريم • وأدرجت
تحتة ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الجر على الجوار فى العطف •

المبحث الثانى : الجر على الجوار فى النعت •

المبحث الثالث : الجوار بين الواو والضمة •

وبعد ..

فأله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، وأن ينفع
به انه على ما يشاء قدير ، وبالإجابة جدين ٥

تمهيد

المجاورة فى اللغة :

جاء فى الصحاح (١) : (الجار : الذى يجاورك ، تقول : جاورته مجاورة وجوارا ، وتجاوز القوم واجتوروا بمعنى ، والمجاورة : الاعتكاف فى المسجد ، وفى الحديث : « كان يجاور فى العشر الأواخر » (٢) . وامرأة الرجل جارته ، والجار : الذى أجرته من أن يظلمه ظالم .

قال الهذلى (أبو جندب) :

١ - وكنت اذا جارى دعيا لمضوفة
أشعر حتى ينصف الساق مثزرى (٣)
وأجاره الله من العذاب : أنقذه

المجاورة فى الاصطلاح :

يقصد بمصطلح الجر بالمجاورة أن عامل الجر ليس الاضافة
أو حرف الجر ، وإنما مجاورة الاسم لما هو مجرور بالاضافة أو
بحروف .

وهذا هو معنى قول ابن الحاجب (٤) (وقد يوصف المضاف اليه
لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلبس ، ويقال له : الجر بالجوار ، وذلك

(١) ٢ : ٦١٧ ، ٦١٨ (جور) .
(٢) انظر صحيح البخارى ٤ : ٢٧١ - طبعة السلفية . وروايته
فى البخارى « كان يعتكف . . . » .
(٣) مضوفة : أى امر ضافة ، أى نزل به وشق عليه ، والمضاف :
المجاور .

انظر ديوان الهذليين القسم الثالث ص : ٩٢ .
(٤) انظر الكافية بشرح الرضى ١ : ٣١٨ .

للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه ، فجعل ما هو تحت الأول
معنى نعت الثانى لفظاً) •

حركة المجاورة :

حركة المجاورة ليست حركة بناء ولا اعراب ، وانما هى حركة
اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين ، فلا تحتاج لعامل ، لأ
الاتيان بها انما هو مجرد أمر استحسانى لفظى لا تعلق له بالمعنى (٥) •

فـ (خرب) فى قولهم : هذا حجر ضرب خرب - صفة لـ (جـحـر)
فكان حقه الرفع ولكن جـحـر لمجاورته المجرون ، فهو مرفوع وعلامة رفعة
ضمة مقدرة علمه ، آخره منع من ظهورها اشغال المحل بحركة
المجاورة •

(٥) انظر حاشية الدسوقي على المغنى ٢ : ٣٠٣ •

الفصل الأول

موقف العلماء من القول بالمجاورة

موقف العلماء من القول بالمجاورة

اختلفت كلمة العلماء حول ظاهرة الجر على الجوار ، فمنهم من أجاز هذه الظاهرة ، ومنهم من رفضها .

ومن العلماء الذين أجازوا ذلك سيبويه ، وابن مالك ، وابن أجيروم وابن هشام .

قال سيبويه (١) (ومما جرى نعتا على وجه الكلام « هذا جحر ضب خرب » فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس ، لأن الخرب نعت الجحر ، والجحر رفع ، ولكن بعض العرب يجره ، وليس بنعت للضب ، ولكنه نعت للذى أضيف الى الضب ، فجروه لأنه نكرة كالضب ، ولأنه فى موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد) (٢) .

وقال فى موضع آخر من كتابه (٣) : (وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا « هذا جحر ضب خرب » ونحوه فكيف ما يصح معناه) ؟

فأنت ترى أن سيبويه ، وإن رأى أن الأصح هو رفع (خرب) فى المثال المتقدم ، وإن هذا هو الذى عليه أكثر العرب وأفصحهم إلا أنه لم يرفض الجر ولم يحكم عليه بالشذوذ أو الغلط .

وقال ابن مالك (٤) فى شرح الكافية : (ثم نبهت على النعت الذى يسميه النحويون نعتا على الجوار نحو قولهم (هذا جحر ضب خرب)

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر اللقب بسيبويه ، مات سنة ١٨٨ هـ .

(٢) انظر الكتاب ١ : ٤٣٦ .

(٣) ١ : ٦٧ ، ويقصد بقوله (كيف ما يصح معناه) أن أعمال الثانى فى باب التنازع أولى لقرينة ووضوح معناه .

(٤) هو أبو عبد الله محمد جمال الدين بن هب الله الطائى توفى سنة ٦٧٢ هـ بدمشق .

فخفض (خرب) لأنه نعت (ضرب) فى اللفظ لمجاورته له وانما هو فى المعنى
للجحر ، ولا يفعل مثل هذا الا اذا أمن اللبس(٥) .

وابن أجروم الصنهاجى(٦) فى مقدمته المسماة بالأجرومية يتحدث
عن ظاهرة الجر ويرى أن له أسبابا أربعة هى الجر بالحرف ، والجر
بالإضافة ، والجر بالتبعية ، والجر بالمجاورة(٧) .

وقال ابن هشام(٨) فى المغنى : (والذى عليه المحققون أن خفض
الجوار يكون فى النعت قليلا . رنى التوكيد نادرا ، ولا يكون فى النسق ،
لأن العاطف يمنع من التجاور)(٩) .

المسانعون لهذه الظاهرة :

من رفض الجر على الجوار وأول ما أهم ظاهرة وجودها ابن
جنى والسيرافى(١٠) .

قال ابن جنى(١١) فى الخصائص : (فما جاز خلاف الاجماع
الواقع فيه منذ بدىء هذا العلم ، وإلى آخر هذا الوقت ، ما رأيته أنا فى
قولهم : هذا جحر ضرب خرب فهذا يتناوله آخر عن أول ، وثال عن ماض
على أنه غلط من العرب ، لا يختلفون فيه ، ولا يتوقفون عنه ، وأنه من
الشاذ الذى لا يحمل عليه ، ولا يجوز رد غيره اليه .

وأما أنا فعندى أن فى القرآن مثل هذا الموضع نيفسا على ألف

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ٣ : ١١٦٦ - ١١٦٧ .

(٦) هو أبو عبد الله محمد بن الصنهاجى نسبة الى صنهاجة
قبيلة بالمغرب المشهور بابن أجروم توفى بفاس سنة ٧٢٣هـ .

(٧) انظر شرح الكفراوى على متن الأجرومية - مطبعة عيسى
الحلبى ص : ١١٤ .

(٨) هو أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصارى مات
بالقاهرة سنة ٧٦١هـ .

(٩) انظر مغنى اللبيب ٢ : ٦٨٣ .

(١٠) يفهم من تأويل ابن جنى والسيرافى للأمثلة التى ظاهرها
يفيد الجر على الجوار أنهما يمتنعان الحكم بالمجاورة .

(١١) هو أبو الفتح عثمان ابن جنى توفى ببغداد سنة ٣٩٢هـ .

موضع • وذلك أنه على حذف المضاف لا غير ، فإذا حملته على هذا الذى هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس وشاع وقبل •

وتلخيص هذا أن أصله : هذا جحر ضب خرب جمره ، فيجرى (خرب) وصفا على (ضب) وإن كان فى الحقيقة للمجر ، كما تقول : مررت برجل قائم أبوه ، فتجرى (قائما) وصفا على (رجل) ، وإن كان القيام للأب لا للرجل لما تضمن من ذكره (١٢) •

والأمر فى هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له ، أو شاهد عليه ، فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف الى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت ، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع فى نفس (خرب) فجرى وصفا على (ضب) وإن كان الخراب للمجر لا للضب على تقدير حذف المضاف على ما رأينا • وقلت آية تخلو من حذف المضاف ، نعم وربما كان فى الآية الواحدة من ذلك عدة مواضع •

فإذا أمكن ما قلنا ، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذى قد شاع واطرد كان حملة عليه أولى من حملة على الغلط الذى لا يحمل غيره عليه ، ولا يقاس به (١٣) •

وقال السيرافى (١٤) : (رأيت بعض النحويين من البصريين قال فى « هذا جحر ضب خرب » قولا شرحتة وقويته بما يحتمله زعم هذا النحوى ، أن المعنى : هذا جحر ضب خرب الجحر •

(١٢) أى ضميره يريد أن المسوخ لمجىء قائم وصفا للرجل وهو ليس بوصف له فى الحقيقة بل الموصوف حقيقة الأب هو تضمن الأب ذكر الرجل •

(١٣) انظر الخصائص ١ : ١٩١ •

(١٤) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله نشأ بسيراف من بلاد ، وتوفى ببغداد سنة ٣٦٨ هـ •

(١٥) يعنى ابن جنى ، فلا ضير أن يكون رأى ابن جنى عرف فى حياة السيرافى ، واستحق منه العناية بذكره ، فقد تعاصرا دهرًا ، لأن السيرافى مات سنة ٣٦٨ هـ ، وابن جنى سنة ٣٩٢ هـ •

والذى يقوى هذا انا اذا قلنا : خرب الجمر صار من باب حسن الوجه ، وفى خرب الجمر مرفوع ، لأن التقدير : خرب جمره ، ومثله ما قاله النحويون : مررت برجل حسن الأبوين لأقبحين (١٦) .

والأصل فى مثال السيرافى المتقدم : مررت برجل حسن الأبوين لا قبيح أبواه ، ثم جعل فى (قبيح) ضمير الأبوين قثنى لذلك ، وأجرى على الأول فخفض .

وقد اعترض أبو حيان وابن هشام على ما ذهب إليه ابن جنى والسيرافى .

قال أبو حيان (١٧) : (ومذهبها خطأ من غير ما وجه ، لأنه يلزم أن يكون الجمر مخصصا بالضب ، والضب مخصص بخراب الجمر المخصص بالاضافة الى الضب .

فتخصيص كل منهما متوقف على صاحبه وهو فاسد للدرر ، ولا يوجد ذلك فى كلام العرب ، أعنى لا يوجد مررت بوجه رجل حسن الوجه ، ولأنه من حيث أجرى (الخراب) صفة على (الضب) لزم ابران الضمير لثلا يلتبس .

ولأن معمول هذه الصفة لا يتصرف فيه بالحذف لضعف عملها فأما قول الشاعر :

٢ - ويضحك عرفان الدروع جلودنا

إذا جاء يوم مظلم الشمس كاسف

فلا يريد كاسف الشمس ، فيكون قد حذف معمول الصفة وإن كان قد ذهب إليه بعضهم .

وانما هو عندنا صفة لليوم نفسه ، لأن الكسوف يكون فيه ، فيكون نحو قولهم : نهارك صائم ، وليك قائم ، ولأن هذه الصفة لا يجوز نقل الضمير إليها حتى يصح نسبتها الى الموصوف على طريق الحقيقة .

(١٦) انظر الكتاب ١ : ٤٣٦ .

(١٧) هو محمد أثير الدين يوسف الغرناطى توفى بالقاهرة سنة ٧٤٥هـ .

الا ترى انه لا يصح عندنا مررت برجل حائض البنت ، لأن الحيز
لا يكون للرجل ، وكذلك (الخرب) لا يكون للضب) (١٨) .

وقال ابن هشام فى المغنى (١٩) : (ويلزمها استتار الضمير مع
جريان الصفة على غير من هى له ، وذلك لا يجوز عند البصريين وان
أمن اللبس ، وقول السيرافى : ان هذا مثل : مررت برجل حسن الأبوين
لا قبيحين مردود ، لأن ذلك انما يجوز فى الوصف الثانى دون
الأول) .

ومعنى قول ابن هشام المتقدم أن قياس (خرب) من قولهم : هذا
جحر ضب خرب على (قبيحين) يعد قياسا مع الفارق ، لأن (خرب) ليس
وصفا ثانيا مثل (قبيحين) والذي جرى عليه الاضمار والحذف والجـر
على الجوار انما هو الوصف الثانى وهو (قبيحين) كما تقدم انشاء
شرحنا لأصل هذا المثال .

ولو أن السيرافى وابن جنى قصرا مثل هذه الأساليب الواردة
عن العرب على السماع ، وعدم جواز القياس فيها ، لكان هذا اقرب
وأيسر من هذا الغموض .

وقد تقدم أن سيبويه قد ذكر فى كتابه أن الوجه فى (خرب) هو
الرفع ، وهو كلام أكثر العرب ، لأن الخرب نعت الجحر ، والجحر رفع ،
وعلى هذا يكون الأمر ظاهرا وواضحا وهو أن الرفع أجود وأفصح من
الجر ، لأن الرفع هو لغة أكثر العرب ، وأما الجر وإن كان واردا
فهو دون الأفصح ، فيكون مقصورا على السماع ، وبهذا نخرج من دائرة
التأويل والحذف والاضمار .

المجاورة ووقوعها فى القرآن :

ورود الجر على الجوار فى القرآن أو عدمه محل خلاف بين
العلماء ، فمنهم من أجاز ، ومنهم من رفض .

وسنتعرف على أقوال هؤلاء العلماء مفصلة عند الكلام على الفصل
الخاص بالمجاورة فى القرآن الكريم .

(١٨) انظر ارتشاف الضرب ٢ : ٢٩٣ .

(١٩) انظر مغنى اللبيب ٢ : ٦٨٤ .

الفصل الثاني

المجاورة في الدراسات النحوية

المبحث الأول

الجر على الجوار في النعت

شروط الجر على الجوار عند الحيين :

اشترط الخليل (١) - رحمه الله - لجواز الجر على الجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنثا ، وتعريفا وتذكيرا .

قال في الكتاب (٢) : (لا يقولون الا « هذان جحرا ضب خريان » (٣) من قبل أن الضب واحد ، والجمر جحران .

وانما يغلطون اذا كان الآخر بعدة الاول ، وكان مذكرا متله او مؤنثا ، وقالوا : هذه جحرة (٤) ضباب خرية ، لأن الضباب مؤنثة ، ولأن الجحرة مؤنثة والعدة (٥) واحدة فغلطوا (٦) .

واما سيبويه فهو يجيز الجر على الجوار سواء اتفق المضاف اليه في الافراد والتثنية او لم يتفقا ، فهو يجيز « هذا جمر ضب خر » لاتفاق المضاف والمضاف اليه في الافراد ، ولوروده عن العرب هكذا ، ويجيز - أيضا - « هذان جحرا ضب خريين » بجر (خريين) مع أن

(١) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي مات بالبصرة سنة ١٧٥هـ .

(٢) انظر الكتاب ١ : ٤٣٧ .

(٣) فلا يجوز عند الخليل (خريين) بالجر على الجوار ، لعدم اتفاق المتضايقين في التثنية .

(٤) الجحرة جمع جمر ، ويجمع أيضا على أحجار .

(٥) العدة : الجماعة ، وعدة المرأة أيام اقراءتها ، والمراد بها هنا اتفاق المتضايقين في الدلالة على الجمع .

(٦) أى جعلوا (خربة) صفة لـ (ضباب) فجروها ، وإن كان حقها الرفع ، لأنها صفة لـ (جحرة) المرفوعة ، وصح ذلك الغلط ، لاتفاق المتضايقين في الدلالة على الجمع .

المضاف هو (ججرا) مثنى ، والمضاف اليه وهو (ضب) مفرد . ويرى أنه لا فرق بين الثانى والأول الا فى البيان . وأما الاتفاق بين المضاف والمضاف اليه فى الجمع فلا يشترطه سيبويه .

قال سيبويه فى الكتاب (٧) : (وهذا قول الخليل - رحمه الله - ولا نرى هذا (٨) والأول (٩) الا سواء ، لأنه اذا قال : هذا ججر ضب متهدم ، ففيه من البيان انه ليس بالضب مثل ما فى التثنية من البيان (١٠) .

ومما تقدم نعلم أن سيبويه قد أجاز الجر على الجوار عند اختلاف المتضايقين فى التثنية ، فهو يقبل : هذان ججرا ضب خريين ، ججر (خريين) بخلاف الخليل . فإنه لم يجر فى (خريين) الا الرفع . والخليل يرى أنه يلزم لصحة الجر على الجوار اتفاق المتضايقين فى الجمع ، ولم يجر ذلك سيبويه .

والخليل يشترط توافق المتضايقين فى التذكير والتأنيث ، وسيبويه لا يشترط ذلك .

وذهب ابن الحاجب (١١) فى كافيته (١٢) الى أن سيبويه استشهد - على جواز التخالف بين المتضايقين فى التذكير والتأنيث - بقول الخطيئة :

٢ - فاياكم وحيية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسى (١٣)
فان (هموز) نعت لـ (حية) المنصوبة ، وجر لجاورته لاحد
المجرورين وهو بطن أو واد .

(٧) انظر الكتاب ١ : ٤٣٧ .

(٨) وهو قول الخليل : « هذان ججرا ضب خريان » .

(٩) وهو : هذا ججر ضب .

(١٠) يريد أن تثنية المضاف تقيد أن الججر ججران ، والضب واحد ، وأما فى الأفراد ، فالضب واحد ، والججر واحد ، وهذا هو الفرق بين التثنية والأفراد .

(١١) هو أبو عمرو عثمان جمال الدين المشهور بابن الحاجب توفى
بالاسكندرية سنة ٦٤٦ هـ .

(١٢) انظر شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ١ : ٣١٨ .

وعينه ابن جنى فى شرح تصريف المازنى ، فقال (١٤) : (جر
 هموز) وهو من صفة الحية لجاورته لواد) .

وقد اختلف المضاف والمضاف اليه تذكيرا وتانيثا ، فان (حية)
 مؤنثة وما بعدها مذكر .

وقيل : ان كلا من الحية وما بعدها مذكر ، اما الحية فقد قال
 صاحب الصحاح (١٥) .

(الحية تكون للمذكر والأنثى ، وانما دخلته الهاء ، لأنه واحد من
 جنس ، كحطة ودجاجة ، على أنه قد روى عن العرب : رأيت حيا على
 حية ، أى ذكرا على أنثى ، وفلان حية ذكر) .

وأما (البطن) فقد قال صاحب الصحاح (١٦) - أيضا : (البطن خلاف
 الظهر وهو مذكر ، وحكى أبو حاتم عن أبى عبيدة أن تانيثه لغة) .

وأما الوادئ فهو مذكر لا غير ، فيجوز للخليل أن يدعى توافق
 المضاف والمضاف اليه تذكيرا بجعل الحية للواحد المذكر من الجنس ،
 وكذلك (هموز) فانه (فعول) يوصف به المذكر والمؤنث ، اللهم الا أن يكتفى
 بالتخالف بالتانيث والتذكير اللفظيين .

(١٢) (أياكم) محذّر و (حية) محذّر منه ، وهما منصوبان
 بفعلين ، أى بعدوا أنفسكم ، واحذروا الحية ، فيكون العطف من قبيل
 عطف الجمل ، الأولى تشتمل على جملة المحذر ، والثانية تشتمل على
 جملة المحذر مذ ، وأراد الحطية بالحية نفسه . والمعنى : أنه يحصى
 ناحيته ، ويتقى منه ، كما يتقى من الحية الحامية لبطن وأيديها
 المانعة منه .

والوادي : المطمئن من الأرض . والهموز : فعول من الهمز بمعنى
 الغمز والخفط . (ليس لكم بسى) أى لا تستترون معه بل هو أشرف منكم ،
 يقال : فلان سى فلان إذا كان مثله .

انظر الديوان ص : ١٣٩ - الخزائن ٢ : ٣٢٦ - المنصف ٢ : ٢ .

(١٤) انظر المنصف ٢ : ٢ .

(١٥) انظر الصحاح ٦ : ٢٣٢٤ (حيا) .

(١٦) الصحاح ٥ : ٢٠٧٩ (بطن) .

والواقع أن سيبويه لم يستشهد بالبيت المتقدم ، وإنما استشهد
بقول العجاج :

٤ - كأن نسج العنكبوت المرمـل (١٧)

وجه الاستدلال به أن (العنكبوت) مؤنث و (الرمـل) مذكر ، لأنه
وصف للنسيج وقد اختلفا تأنيثا وتذكيرا .

وللخليل أن يمنع هذا أيضا فإن (العنكبوت) قد جاء مذكرا
- أيضا - وقد نقل ذلك عن العرب ، قال الشاعر :

٥ - على هطالهم منهم بيوت كأن العنكبوت هو ابتناها (١٨) .

وعلى تسليم أنها فى البيت مؤنثة ، فإنه تأنيث ليس بعلامة إذ
ليس مؤنثا بالتاء ولا بأحدى الألفين المقصورة أو المدودة ، فأشبهه
التذكير إذ لم يظهر فيه من التنافر ما يظهر فى التثنية ، فإذا صح أن
تقول : هذان جحرا ضب خربين ، مع اختلاف المتضايين فى التثنية ،
فليصح هنا من باب أولى .

وكل ما تقدم من خلاف بين سيبويه والخليل إنما هو على رواية
(الرمـل) بفتح الثانية - وأما على رواية (الرمـل) بكسر الميم ، فهى نعت
للعنكبوت على ما يجب ، والمعنى : العنكبوت الناسج ، لأن (الرمـل)
بفتح الميم الثانية معناه المنسوج وليس من صفات العنكبوت .

(١٧) ويَعْدُهُ : على ذرى قلامة المهـدل

سببوب كتان بأيدى الغسل

(الرمـل) معناه المنسوج - والقلام : ضرب من النبت - المهـدل :
المدلى . والسببوب : جمع سب وهو ثوب من كتان أبيض - والغسل :
جمع غاسل وغاسلة .

والمعنى : أن العنكبوت قد نسجت على القلام الذى حول هذا
الماء ، والشاعر قد شبه ما نسجت العنكبوت على هذا الماء بثوب رقيق
من الكتان .

انظر الكتاب ١ : ٤٣٧ - شرح ابنات سيبويه للسيرافى ١ : ٤٩٥
الديوان ص : ٢٤٣ - الخزائن ٢ : ٣٢١ .
(١٨) (هطال) : جبل . وانظر معانى الفراء ٢ : ٣١٧ .

وقول من ذهب الى أن الجوار لا يكون الا مع النكرة مردود بقول
أبي ثروان (١٩) : (كان والله من رجال العرب المعروف له ذلك بخفض
(المعروف) على الجوار (٢٠) .

ومن أمثلة الجر على الجوار في النعت قول ذى الرمة :

تريك سنة وجهه غير مقرفة ملساء ليس بها خال ولا ندب (٢١)

فـ (غير) نعت لـ (سنة) المنصوبة ، وجر للمجاورة .

قال الفراء (٢٢) : (قلت لأبي ثروان . وقد أنشدني هذا البيت
بخفض : كيف تقول : تريك سنة وجهه غير مقرفة ؟ قال : تريك سنة وجهه
غير مقرفة . قلت له : فأناشد فخفض (غير) فأعدت القول عليه ، فقال :
الذي تقول أنت أجود مما أقولنا ، وكان أنشاده على الخفض) (٢٣) .

وقال دريد بن الصمة :

٦ - فجئت اليه والرماح تنوشه كوقع الصياصي في النسيج المعدد

(١٩) هو أبو ثروان ، أحد بني عكل ، وأسمه الوحشي ، وهو
أعرابي فصيح تعلم في البادية ، وله من الكتب : خلق الفرس ، وكتاب
معاني الشعر . انظر معجم الأدباء ٧ : ١٤٨ .
(٢٠) انظر خزانة الأدب ٢ : ٣٢٣ .

(٢١) السنة : الصورة - الندب : الأثر من الجراح ، وقوله :
غير مقرفة أي غير هجنة عفيفة كريمة . وفي الصباح : المقرف كمحسن
من الفرس وغيره : ما يداني الهجنة ، أي أمة عربية لا أبوه ، لأن الاعتراف
من قبل الفحل ، و الهجنة من قبل الأم .
انظر الديوان ص : ٨ - معاني الفراء ٢ : ٧٤ - الخزانة
٢ : ٣٢٤ .

(٢٢) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الملقب بالفراء توفى ببغداد
سنة ٢٠٧ هـ .

(٢٣) انظر معاني الفراء ٢ : ٧٤ .

فدافعت عنه الخيل حتى تبذرت
وحتى علاني حالك اللون أسود (٢٤)

و (أسود) نعت لحالك ، وجر لجاورته المجرور .

وقال امرؤ القيس :

٧ - كان أبانا في عرانيين ويله كبير أناس في بجاد مزمل (٢٥)
وكان يجب أن يقول : مزمل - بالرفع - ، لأنه نعت لكبير المرفوع
الا أنه خفضه على الجوار .

وقال ابن جني في الخصائص (٢٦) : (ولم يحمل أبو على هذا
البيت على الغلط ، لأنه أراد مزمل فيه ، ثم حذف حرف الجسر فارتفع
الضمير فاستقر في اسم المفعول) .

(٢٤) تنوشه : تناوله - الصياح : جمع مفردة صيصية ، وهي
شوكة الحائك التي يسوى بها السداة واللحمة (بضم اللام) وهما نوعان
من الثياب .

والمعنى : أن أخاه دعاه والرمح تناوله ، ولها خشخشة ووقع كوقع
صياح الحاككة في ثوب ينسج ، والنسيج الثياب المنسوجة .
وروى البيت برفع (أسود) وعلى هذا يكون في البيت اقواء ، وهو
اختلاف حركة الروي .

وخرجه علماء اللغة على أن الأصل هو (أسودي) ، كما قيل في
الأحمر : أحمرى ، وفي الدوار : دوارى ، قال العجاج :
أطربا وأنت قنسرى والدهن بالانسان دوارى
ثم خفضت ياء النسبة المشددة بحذف أحد الياءين ، وهي الأولى ،
وجعل الثانية صلة .

انظر ديوان دريد ص : ٤٨ - الخزائن ٢ : ٣٢٣ - شرح الحماسة
للتبريزي ٣ : ٣٠٧ .

(٢٥) ثبير : جبل - العرانيين : الأوائل ، والأصل في هذا أنه يقال
للأنف عرئين ، والوبل والوابل : ما عظم من القطر - البجاد : الكسا
المخطط - المزمل : الملفف .

شبه الحبل في أوائل الوبل ، وهو المطر الشديد الوقه ، العظم
القطر بكبير قوم متلفف بكساء .

١ - أحمر الخزائن ٢ : ٣٢٧ - الخصائص ١ : ١٩١ - شبه - القصائد
التسم للتحاس ١ : ١٩١ .
(٢٦) ١ : ١٩١ .

- وفى الأمالى (٢٧) : ولولا تقدير فيه هاهنا لوجب رفع (مزمّل) على الوصف لكبير ، وتقدير فيه أمثل من حمل الجر على المجاورة .
وقال فى الخزانة (٢٨) : قوله (مزمّل) أنجز لمجاورته لأناس تقديرا لا لـ (بجاد) لتأخره عن (مزمّل) فى الرتبة ، فالمجاورة هنا تقديرية) .

(٢٧) انظر الأمالى الشجرية ١ : ٩٠ .
(٢٨) انظر خزانة الأدب ٢ : ٣٢٧ .

المبحث الثاني

الجر على الجوار فى التوكيد

الخفض على الجوار يكون فى التوكيد نادرا ، ومن ذلك قول أبى
الغريب (١) :

يا صبا ح بلغ ذوى الزوجات كلهم
أن ليس وصل اذا انحلت عسرا الذنب (٢)

والشاهد : جر كلمة (كلهم) مع أنها توكيد لكلمة (ذوى) المنصوبة ،
اذ لو كانت توكيدا لكلمة (الزوجات) لقال : كلهن ، فكان حق (كلهم)
النصب ، ولكنه خفض لمجاورة المخفوض .

وقال الفراء (٣) (أنشدنى أبو الجراح العقيلي :

٨ - يا صبا ح بلغ ذوى الزوجات كلهم
أن ليس وصل اذا انحلت عسرا الذنب

فاتبع (كل) خفض (الزوجات) وهو منصوب ، لانه نعت لذوى) .

(١) هو أعرابى أدرك دولة العباسيين .
(٢) صبا ح : منادى مرخم أصله يا صاحب ، و (كلهم) توكيد لذوى
منصوب بفتحة مقدرة منعاً من ظهورها كسرة المجاورة . عسرا الذنب :
عروق الذكر .
والمعنى : ان ترك الأزواج الجماع ، لضدّهم ، نحينئذ لا يوجد
وصل من الزوجات لهم .
أنظر معانى الفراء ٢ : ٧٥ - الخزائنة ٢ : ٣٢٥ - الهمع ٤ : ٣٠٤ -
شذور الذهب ص : ٢٦١ .
(٣) أنظر معانى الفراء ٢ : ٧٥ .

وأما البديل ، فلم يقل أحد بالجر على الجوار فيه ، قال أبو حيان (٤) .
لم يحفظ من كلامهم ما يفيد ذلك ، ولم يخرج أحد شيئاً ، وسببه أنه
معمول لعامل آخر غير العامل الأول على الأصح ، أى أن البديل على نية
تكرير العامل . ولذلك يجوز اظهاره اذا كان حرف جر باجماع ، فبعدت
مراعاة المجاورة ، ونزل منزلة جملة أخرى) .

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٢ : ٢٩٣ .

المبحث الثالث

الرفع على المجاورة

الرفع على المجاورة غير وارد عند جمهور النحاة ، إلا أن بعضهم قد أثبتته مستدلاً على ذلك بقول المتنخل الهذلي :

٩ - السالك الثغرة اليقظان كالثها

مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل (١)

(فقد سأل الرياشي الأصمعي (٢) عن سبب ارتفاع (الفضل) ، فرد عليه قائلاً : أن (الفضل) نعت (الخيعل) وهو مرفوع .

وأصله أن المرأة الفضل هي التي تكون في ثوب واحد ، فجعل (الخيعل) فضلاً ، لأنه لا ثوب فوقه ، ولا تحته .

(١) البيت من قصيدة للمتنخل الهذلي رثى بها ابنه أثيلة وقيلة :
فقد عجبت وما بالدهر من عجب أنى قتلت وأنت الحازم البطل
قوله (أنى قتلت) أي كيف قتلت ، و (الثغرة) والثغر بمعنى واحد وهو موضع المخالفة . و (كالثها) حافظها و (الهلوك) من النساء التي تنهالك في مشيتها أي تتبختر وتتكسر ، وقيل : الهلوك : الفاجرة التي تتواقع على الرجال . و (الخيعل) القميص الذي لا كمي له ، ويقال : امرأة فضل إذا كان عليها قميص ورداء ، وليس عليها أزار ولا سراويل ، والمعنى : أنت الذي من شأنه سلوك موضع المخافة دون رهبة كالمرأة المتبخترة الفضل .

والثغرة منصوبة ، والعامل فيها (السالك) كقولك : الضارب الرجل ، وجوز فيها الخفض كقولك : الضارب الرجل ، على التشبيه بالحسن الوجه ، وإذا نصبت الثغرة أو خفضتها أجبت عليها اليقظان صفا فنصبته أو حررتة ، وارتفع به كالثها ، وجاز ذلك لعودة الضمير إليه ، والصوف ، وقوله (مشى الهلوك) منصوب بتقديرين مشى مشى الهلوك ، وقوله (عليها الخيعل) حال معمولة لتمش ، أو جملة اعتراضية .
أجمع ديدان المولد - القسم الثالث - ص : ٣٤ - الأمال .
الرجلة ٢ : ٣٠ ، وما بعدها .

(٢) انظر خزائن الأدب ٢ : ٣٢٨ .

قال الرياشي: وهذا مما أخذ على الأصمعي ، ثم رجع عن هذا القول ، وقال بعد ، هو من نعت (الهلك) لأنه رفعة على الجوار ، كما قالوا : هذا جحر ضب خرب) .

ومثل ذلك في العطف قراءة الحسن(٣) « ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار اولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعون » .

عطف الملائكة والناس على اسم الله على المعنى ، لأن التقدير : عليهم ان لعنهم الله .

ومثل رفع (الفضل) على النعت للهلك رفع (المظلوم) على النعت للمعقب في قول ليبيد يصف الحمار :

١ - حتى تهجر في السراح وهاجها

طلب المعقب حقه المظلوم (٤)

والمعقب : الذي يطلب حقه مرة بعد مرة (٥) .

ومال ابو حيان(٦) : (قال بعض معاصرينا : اكثرهم يعتقد الجوار مخصوصا بالمرجور ، وقد جاء في المرفوع ، وانشد البيت المتقدم ، ثم قال : رفعوا (الفضل) اتباعا لما قبله ، لقريه .

(٣) آية : ١٦١ من سورة البقرة ، وانظر قراءة الحسن في معاني الفراء ١ : ٩٦ .

(٤) تهجر : سار في وقت الهاجرة ، وهي نصف النهار عند اشتداد الحر - السراح : هو الوقت من زوال الشمس الى الليل ، ويقال له الغدو - هاجها : ازعجها - المعقب : الذي يطلب حقه مرة بعد أخرى - المظلوم : الذي مظهره المدين يدين عليه له .

والمعنى : يقول : ان هذا الحمار الوحشي قد سجل رواجه الى الماء وقت اشتداد الهاجرة ، وازعج الأتان ، وطلبها الى الماء مثل طلب الغريم الذي مظهره مدين له ، فهو يلح في طلبه المرة بعد الأخرى .

والشاهد فيه (طلب المعقب . المظلوم) حيث أضاف المصدر وهو (طلب) الى فاعله وهو - المعقب - ثم أتبع الفاعل بالنعت وهو (المظلوم) وجاء بهذا التابع مرفوعا نظرا الى المحل .

انظر معاني الفراء ٢ : ٦٦ ، والأمالى الشجرية ٢ : ٢٢ .

(٥) انظر قول ابن الشجري المتقدم في أماليه ٢ : ٣٠ وما بعدها .

(٦) انظر خزائن الأدب ٢ : ٣٢٩ .

قال أبو حيان : قلت : وليس الرفع كما ذكر اتباعا للمخيل بل رفعه على النعت للهالك على الموضع ، لأن معناه ، كما تمشى الهالك الفضل ، و (عليها الخيل) حال معمولة لتمشى ، أو جملة اعتراضية) .

وقال ابن قتيبة(٧) : التفرقة والثغر سواء وهو موضع المخالفة ، والكاليء : الحافظ ، والخيل : ثوب يخاط أحد جانبيه ، ويترك الآخر ، والهالك : المتثنية المتكسرة ، والفضل من صفة الهالك ، وكان ينبغي أن يكون جرا ، ولكنه رفعه على الجوار للمخيل(٨) .

موقف الجمهور :

لم يسلم جمهور النحاة ما ذهب اليه هؤلاء العلماء من جواز الرفع على المجاورة ، وممن تصدى للرد عليهم ابن الشجري ، وأبو حيان .

قال ابن الشجري(٩) : (وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق الاعراب بل لا معرفة له بجملة الاعراب أن ارتفاع (الفضل) على المجاورة للمرفوع فارتكب خطأ فاحشا .

وانما (الفضل) نعت للهالك على المعنى ، لأنها فاعلة من حيث أسند المصدر الذي هو المشى إليها كقولك : عجبت من ضرب زيد الطويل عمرا .

رفعت الطويل ، لأنه وصف لفاعل الضرب ، وإن كان مخفوضا في اللفظ .

ولو قلت : عجبت من ضرب زيد الطويل عمرو فنصب الطويل بانه نعت لزيد على معناه من حيث هو مفعول في المعنى كان مستقيما ، كما عطف الشاعر عليه المنسوب في قوله :

(٧) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري توفي ببغداد سنة ٢٧٦هـ .

(٨) انظر الخزانة ٢ : ٣٢٨ .

(٩) هو أبو السعادات هبة الله بن علي الشريف البغدادي توفي ببغداد سنة ٥٤٢هـ .

١١ - قد كنت داينت بها حسانا

مخافة الا فلاس واللياننا (١٠)

ومما تقدم نعلم ان الراى الراجح فى ذلك هو راى الجمهور ، وهو عدم جواز الرفع على المجاورة ، وأما رفع (الفضل) فى البيت المتقدم فمحمول على المحل ، لأنه صفة له (هلوك) كما تقدم ، وهو كثير وسائغ عن جمهور النحاة .

(١٠) نسب فى الكتاب الى رؤية ، وذكر العيني أنه ينسب أيضا الى زياد العنبرى .
 و « داينت بها » أخذتها بدلا عن دين لى عنده ، والضمير فى (بها) يعود الى أمة (الليان) بفتح اللام وتشديد الياء : المثل واللى والتسويق فى قضاء الدين .
 والمعنى : كنت قد أخذت هذه الأمة من حسان بدلا عن دين لى عنده ، لخافتى أن يفلس ، أو يعطلنى فلا يؤدىنى حقى .
 والشاهد فيه : قوله (واللياننا) حيث عطفه بالنصب على (الافلاس) الذى أضيف المصدر اليه ، نظرا الى محله .
 انظر الكتاب ١ : ١٩١ - الأمالى الشجرية ٢ : ٣٩ .

المبحث الرابع المجاورة فى باب الجواز

عامل الجزم فى جواب الشرط :

- ذهب الكوفيون الى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار
- واختلف البصريون ، فذهب الأكثرون الى أن العامل فيهما حرف الشرط
- وذهب آخرون الى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه
- وذهب آخرون الى أن حرف الشرط يعمل فى فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل فى جواب الشرط (١) .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا انه مجزوم على الجوار ، لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لازم له ، لا يكاد ينفك عنه ، فلما كان منه بهذه المنزلة فى الجوار حمل عليه فى الجزم ، فكان مجزوما على الجوار .

والحمل على الجوار كثير قال الله تعالى « لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين » (٢) .

وجه الدليل أنه قال (والمشركين) بالخفض على الجوار ، وإن كان معطوفا على (الذين) فهو مرفوع ، لأنه اسم يكن .
وقال زهير :

١٢ - لعب الرياح بها وغيرها بعدى سوافى المور والقطر (٣)

(١) انظر الانصاف ٢ : ٦٠٢ .

(٢) البيهقي : ١ .

(٣) السوافى : جمع سوافية : وتطلق على الريح الى تسفى التراب ، ويقال أيضا على التراب الذى تسفيه الرياح ، أى تذرؤه وتطيره وتهيجه . والمور - بضم الميم - هو التراب - والقطر :

فخفض (القطر) على الجوار ، وان كان ينبغي أن يكون مرفوعا ،
لأنه معطوف على (سوافي) ، ولا يكون معطوفا على (المور) وهو
الخبير ، لانه ليس للقطر سواف كالمور حتى يعطفه عليه .

(ولو عطف على (المور) للزم أن يكون معمولاً لسوافي ، لأن العام
في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ، ويلزم أن يكون تقدير الحسم :
سوافي المور وسوافي القطر .

ومراد الشاعر أن الذي غير هذه الديار شيئان : أحدهما - الرير -
اسى يسقى عليها التراب ، وثانيهما المطر ، وهذا المعنى لا يتأتى له -
يحدون (القطر) معطوفا على سوافي مع أنه ليس للمطر سواف ، فيكون
مرفوعا هي التمدير ، وجره لجاورته المجرور ، فنقول : القطر معطوف
على سواف والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلاوة رفعه ضمة معدرة
على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة (٤) .

وقال الآخر :

١٣ - كأنما ضربت قدام أعينها
قطناً بمستحصد الأوتار محلولج (٥)

هو المطر .

انظر الديوان ص : ٨٦ ، والانصاف ٢ : ٦٠٣ .
(٤) شرح شواهد الانصاف ٢ : ٦٠٣ للششيخ مصي الدين
عبد الحميد .

(٥) (مستحصد الأوتار) من اضافة الصفة للموصوف ، أى
الأوتار المستحصدة ، ومستحصد - بكسر الصاد - إذا كان قد أحكم
قتله وصنعتة ، وهذا اللفظ يقال فى كل ما أحكمت صناعته من الحبال
والأوتار والدروع ، وقالوا : هذا رجل محصد الرأى ، أى سديد الرأى ،
وقالوا : هذا رأى مستحصد ، أى محكم وثيق وهو فى هذا بفتح الصاد .
ومحلولج : اسم مفعول من قولهم : حلج القطن يحلجه إذا ندفه ، وقطن
حليج ومحلولج : مندوف ، أى قد استخرج منه الحب ، وصانع ذلك هو
الحلاج كالعطار والقصاب .

انظر معانى الفراء ٢ : ٧٤ - الانصاف ٢ : ٦٠٥ .

٣٣ - (م ٣ - دراسات نحوية)

فخفّض (محلّوج) على الجوار ، وكان ينبغي أن يقول (محلّوجا) لكونه وصفا لقوله (قطننا) ولكنه خفّضه على الجوار .

وقال ليبيد :

كان نسج العنكيوت الرمل (٦)

فخفّض (الرمل) على الجوار ، وكان ينبغي أن يقول : (الرمللا) لكونه وصفا للنسيج ، لا للعنكيوت .

ومن ذلك قولهم : جحر ضب خرب ، فخفّضوا خربا على الجوار . وكان ينبغي أن يكون مرفوعا ، لكونه في الحقيقة صفة للجحر لا للضب . فذلك ما هنا : جواب الشرط كان ينبغي أن يكون مرفوعا إلا أنه جزم للجوار ، ولهذا إذا حلت بينه وبين فعل الشرط بالفاء أو بإذا رجع إلى الرفع (٧) .

الجواب عن كلمات الكوفيين :

أما احتجاجهم بقوله تعالى « لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين » فلا حجة لهم فيه ، لأن قوله (والمشركين) ليس معطوفا على (الذين كفروا) وإنما هو معطوف على قوله (من أهل الكتاب) منخذاً . الجر ، لأنه معطوف على محذور ، لا على الجوار .

وأما قول زمير :

بعدي سوافي المور والقطر

فلا حجة لهم فيه ، لأنه معطوف على (المور) وهو الغبار ، ونزولهم « لا يكون معطوفا على (المور) لأنه ليس للقطر سواف » قلنا : يجوز أن يكون قد سمى ما تسفيه الريح منه وقت نزوله سوافي ، كما يسمى ما تسفيه الريح من الغبار سواف .

(٦) تقدم الكلام عنه عند الشاهد رقم (٤)

(٧) الانصاف ٢ : ٦٠٥ ، ٦٠٧ .

وأما قول لبيد :

كان نسيج العنكبوت المرمل

فنقول : الرواية (المرمل) بكسر الميم - فيكون من وصف العنكبوت.
لا النسيج ، وإن كانت الرواية الى ذكرتم صحيحة ، وأنه مجرور على
الجوار ، الا أنه لا حجة فيه ، لأن الحمل على الجوار من الشاذ الذي
لا يعرج عليه .

وكذلك قوله :

قطنا بمسند الصد الأوتار مملوج

وقولهم : جحر ضب خرب ، محمول على الشذوذ الذي يقتصر
فيه على السماع لقلته ، ولا يقاس عليه ، لأنه ليس كل ما حكى عنهم
يقاس عليه ، الا ترى أن اللحياني (٨) حكى أن من العرب من يجزم بلن
وينصب بلم ، الى غير ذلك من الشذوذ الى لا يلتفت اليها ولا يقاس عليها ،
فكذلك ها هنا (٩) .

وقال ابن مالك في شرح التسهيل (١٠) : (اختلف في الجازم لجواب
الشرط فقال الكوفيون : هو مجزوم على الجوار ، كجحر ضب خرب من
قولهم : هذا جحر ضب خرب ، وهو باطل لأمر :

أحدها - أن الخفض على الجوار لا يكون الا بعد مجرور .

ثانيها - أن الخفض على الجوار لا يكون الا مع الاتصال ، وجب
الجواب يكون مع الاتصال والانفصال .

فعلم أنه ليس مجزوما على الجوار) .

(٨) هو على بن حازم اللحياني من تلاميذ الكسائي ، صنف كتاب
النسوان .

(٩) الانصاف ٢ : ٦٠٩ - ٦١٥ .

(١٠) انظر شرح تسهيل القوائد وتكميل المقاصد لابن مالك -
نسخة مصورة على الميكروفيلم موجودة في المكتبة المركزية بالجامعة
الاسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم (٢١٦٧) .

وأنا أرجح ما ذكره الشيخ محيى الدين عبد الحميد - رحمه الله -
تعليقا على هذه المسألة حيث قال (١١) : (والتحقيق فيه عندى أن يقال :
إن (إن) هو العامل فى جواب الشرط بواسطة فعل الشرط ، لأنه لا ينفك
عنه ، فحرف الشرط يعمل فى جواب الشرط عند وجود فعل الشرط ، لا به ،
كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنما
حصل عند وجودهما لا بهما ، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها ،
فكذلك ها هنا ، (إن) هو العامل فى جواب الشرط عند وجود فعل الشرط
لا أنه عامل معه) .

(١١) انظر الانصاف ٢ : ٦٠٨ .

المبحث الخامس

المجاورة في باب التنازع

القول في أولى العاملين بالعمل في باب التنازع :

- ذهب الكوفيون في أعمال العاملين ، نحو « أكرمنى وأكرمت زيدا ، وأكرمت وأكرمنى زيد » الى أن أعمال الفعل الأول أولى .
- وذهب البصريون الى أن أعمال الفعل الثانى أولى .
- أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : (الدليل على أن أعمال الفعل الأول أولى النقل والقياس .
- أما النقل فقد جاء ذلك عندهم كثيرا ومنه قول امرئ القيس .
- ١٤ - فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة
- كفانى - ولم اطلب - قليل من المال (١)

(١) محل الاستشهاد بالبيت في قوله (كفانى ولم اطلب قليل من المال) فان الكوفيين زعموا أن هذا البيت من باب التنازع ، لتقدم فعلين على اسم واحد ، وقد أعمل الشاعر أول الفعلين ، وهو قوله (كفانى) في الاسم المتأخر فرقه ، والدليل على ذلك أنه لو أعمل الثانى ، وهو (أطلب) لنصب الاسم به ، لأنه يطلب مفعولا .

وهذا الكلام غير صحيح ، لأن شرط التنازع أن يكون محل واحد من العاملين المتقدمين طالبا للمعمول مع صحة المعنى على فرض عمل أيهما فيه .

وقد هذا الحديث لا يتم ذلك ، فأنك لو قلت : لم تبت كرى سعى لأدنى معيشة كفانى قبل من المال ، ولم اطلب ذلك القليل ، لكان كلاما متناقضا لا محمول له .

وأنما يتم معنى بيت امرئ القيس إذا قدرت لقائه له (ولم اطلب) مفعولا لا نال عليه الحديث بعده ، وتقديره : (ولم اطلب المال) وإذا انحاز الحديث الى قوله : لم تبت كرى سعى لأدنى معيشة كفانى قبل من المال ، ولم اطلب لك كان كلاما صحيحا مقبولا .

انظر الدب ان ص : ٣٩ والانصاف ١ : ٨٤ ، وقط النسخ ص :

٢٧٧ ، ٢٧٨ .

فاعمل الفعل الأول ، ولو اعمل الثانى لنصب (قليل) ، وذلك
لم يروه أحد .

وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثانى ، وهو صالح
للعمل كالفعل الثانى ، إلا أنه لما كان مبدوءا به كان أعماله أولى ، لقوة
الابتداء والعناية به ، ولهذا لا يجوز الغاء (ظننت) إذا وقعت مبتدأة ،
نحو : ظننت زيدا قائما بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة نحو :
زيد ظننت قائم ، وزيد قائم ظننت ، وكذلك لا يجوز الغاء (كان) إذا وقعت
مبتدأة نحو : كان زيد قائما ، بخلاف ما إذا كانت متوسطة ، نحو : زيد
كان قائم فدل أن الابتداء له أثره فى تقوية عمل الفعل .

والذى يؤيد أن أعمال الأول أولى من الثانى أنك إذا عملت
الثانى أدى الى الاضممار قبل الذكر ، والاضمار قبل الذكر لا يجوز
فى كلامهم (٢) .

(وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاختيار
أعمال الفعل الثانى النقل والقياس .

أما النقل فقد جاء كثيرا ، قال الله تعالى : « أتونى أفرغ عليه
قطرا » (٣) فاعمل الفعل الثانى وهو أفرغ ، ولو اعمل الفعل الأول لقال :
أفرغه عليه ، وقال تعالى : « هاؤم اقرء واكتأبيه » (٤) فاعمل الثانى
وهو اقرءوا ، ولو اعمل الأول لقال : اقرءوه .

وقال الفرزدق :

١٥ - ولكن نصفا لو سببت وسببتى

بنو عبد شمس من مناف وهاشم (٥)

(٢) انظر الانصاف ١ : ٨٣ - ٨٧ .

(٣) الكهف : ٩٦ .

(٤) الحاقة : ١٩ .

(٥) النصف - بالكسر - معناه العدل ، والمعنى : ليس من
الانصاف أن أساب مقاعسا بأبائى ، وذلك لضعتهم وشرفى ، فلا أذم
الانصاف أن أساب مقاعسا بأبائى ، وذلك لضعتهم وشرفى . فلا أذم

==

ففاعل الثنائى . ولو اعمل الأول لقال : سببت وسبوني بنى
عبد شمس . بنصب (بنى) واطهار الضمير فى سبنى .

وأما القياس فهو أن الفعل الثانى أقرب الى الاسم من الفعل
الأول ، وليس فى اعماله دون الأول نقض معنى ، فكان اعماله أولى ،
ألا ترى أنهم قالوا « خشنت بصدرة وصدري زيد » فيختارون اعمال الباء
فى المعطوف ، ولا يختارون اعمال الفعل فيه ، لأنها أقرب اليه منه ،
وليس فى اعمالها نقض معنى ، فكان اعمالها أولى .

والذى يدل على أن للقرب أثرا أنه قد حملهم القرب والجوار حتى
قالوا : « جحر ضب خرب » فأجروا (خرب) على (ضب) وهو فى الحقيقة
صفة للجحر ، لأن الضب لا يوصف بالخراب ، فها هنا أولى (٦) .

وقال سيبويه (٧) فى معرض حديثه عن أولى العاملين بالعمل فى
باب التنازع : (وهو قولك : ضربت وضربنى زيد ، وضربنى وضربت
زيدا ، تحمل الاسم على الفعل الذى يليه .

فالعامل فى اللفظ أحد العاملين ، وأما فى المعنى ، فقد يعلم أن
الأول قد وقع (٨) ألا أنه لا يعمل فى اسم واحد نصب ورفع .

وانما كان الذى يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقض معنى ،
وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد ، كما كانت : خشنت
بصدرة (٩) وصدري زيد وجه الكلام ، حيث كان الجر فى الأول ، وكانت
الباء أقرب الى الاسم من الفعل ، ولا تنقض معنى ، سورا بينهما فى
الجر ، كما يستويان فى النصب) .

وينو عبد شمس من اشراف قريش أبوهم عبد مناف ابن قصي ، وهاشم
وعبد شمس أخوان توأمان . وهاشم فى البيت معطوف على عبد شمس
لا على مناف ، وهو شاهد على اعمال العامل الثانى .

انظر الديوان ص : ٨٤٤ ، والكتاب ١ : ٧٧ ، وانصاف ١ : ٨٧ .

(٦) انظر الانصاف ١ : ٨٧ - ٩٢ .

(٧) انظر الكتاب ١ : ٧٣ .

(٨) يعنى وقوع الفعل على المفعول من جهة المعنى .

(٩) خشنت بصدرة : أو غرت بصدرة .

الجواب عن كلمات الكوقيين :

بالنسبة لقول امرئ القيس :

فلو ان ما اسعى لأدنى معيشة

كفاني ولم اطلب قليل من المال

فنقول : انما اعمل الأول منهما مراعاة للمعنى ، لأنه لو اعمل
الثاني لكان الكلام متناقضا ، وذلك من وجهين ، أحدهما - أنه لو اعمل
الثاني لكان التقدير فيه : كفاني قليل ولم اطلب قليلا من المال ، وهذا
متناقض ، لأنه يخبر تارة بأن سعيه ليس لأدنى معيشة ، وتارة يخبر بأنه
يطلب القليل ، وذلك متناقض .

والثاني - أنه قال في البيت الذي بعده :

١٦ - ولكنما اسعى لجـد مؤثـل

وقد يدرك المجد المؤثـل أمثـالـي

فلهذا اعمل الأول ولم يعمل الثاني .

وأما قولهم : ان الفعل الأول سابق فوجب اعماله للعناية به ،
قلنا : هم وان كانوا يعنون بالابتداء الا انهم يعنون بالمقارنة
والجوار أكثر .

وأما قولهم : لم اعملنا الثاني لأدنى الي الاضمار قبل الذكر ،
قلنا : انما حوزنا ها هنا الاضمار قبل الذكر ، لأن ما بعده بفسره ،
لأنهم قد مستغنون ببعض الألفاظ عن بعض اذا كان في اللفظ دلالة
علم المحذوف لعلم المخاطب ، قال تعالى : « والحافظين فوجههم
والحافظات ، والذاكرين الله كثيرا والذاكرات » (١٠) فلم يعمل الآخر
قدما اعمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكره قبل ، ولعلم المخاطب ان
الثاني قد دخل فيه حكم الأول ، وقال تعالى : « ان الله يبرئ من المشركين
رسوله » (١١) فاستغنى عن ذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني ، لعدم
المخاطب ان الثاني قد دخل فيه ذلك (١٢) .

(١٠) الأحزاب : ٣٥ . (١١) التوبة : ٣ .

(١٢) انظر الانصاف ١ : ٩٢ ، ٩٣ .

(والمصدق في مثل هذه المسألة يرى أن الشواهد الواردة عن العرب المحتج بكلامهم ، قد عمل العامل الأول في بعضها ، وعمل الثاني في بعضها الآخر .

ومن هنا فقد تكافأ العاملان في جواز الاعمال ، ولم يبق أحدهما أولى من أخيه ، فأما سبق الأول صاحبه ، وقرب الآخر من الممول فلا يفيد ، فإنا نعلم أن الأفعال تعمل متقدمة على الممول ومتأخرة عنه ، وتعمل متصلة بممولها ومفصلة منه ، وذلك كله واقع في أفصح كلام ، فليس لواحد من الفريقين أن يدعى أن الاستعمال العربي يؤيده وحده ، لأن الاستعمال العربي يؤيد كل واحد منهما ، والأولى بعدم الترجيح في مثل هذه القضية ، فإن لكل منهما مستندا من التعليل والقياس لا من الاستعمال العربي(١٣) .

(١٣) انظر تعليق الشيخ محيي الدين على شواهد الانصاف

١ : ٨٨ ، ٩٠ .

المبحث السادس

المجاورة فى باب الإضافة

ما يكتسبه المضاف بالمجاورة :

قد يكتسب المضاف المذكر التانيث من المضاف اليه المؤنث ،
ويشترط فى ذلك أمران :

الأول - أن يكون المضاف صالحا للم حذف ، وإقامة المضاف اليه
مقامة مع صحة المعنى .

الثانى - أن يكون المضاف بعضا من المضاف اليه أو كبعضه ،
أو كلاله .

فمن الأول قوله تعالى « فله عشر أمثاله » (١٤) ، فحذفت التاء
من (عشر) وهى مضافة الى الأمثال ، وهى مذكرة ، ولكن لما جاورت
الأمثال الضمير المؤنث أجرى عليها حكمه (١٥) .
وقال جرير :

١٧ - لما اتى خبر الزبير تضعضعت
سور المدينة والجبال الخشع (١٦)

فالحق بالفعل (تضعضعت) تاء التانيث مع أن فاعله مذكر وهو
(سور) ولكن لما جاو (المدينة) المؤنثة اكتسب التانيث منها .

ومن ذلك أيضا قولهم : ذهبت بعض أصابعه ، ف (بعض) فاعل
(ذهبت) ولحققت فعله تاء التانيث ، لكونه بعض المضاف اليه ، فاكسب
المضاف وهو (بعض) التانيث من المضاف اليه ، وهو (الأصابع) لصحة

-
- (١٤) الأنعام : ١٦٠ .
(١٥) انظر التبيان ١ : ٤٢٣ .
(١٦) انظر الديوان ص : ٣٤٥ ، وفيه تواضعت بدل تضعضعت .

الاستغناء بالأصابع عنه فتقول : ذهبت أصابعه ، تعبيرا بالكل عن
الجزء .

وقال الأعشى :

١٨ - وتشرق بالقول الذى قد أذعته

كما شسرت صدر القناة من الدم (١٧)

فالحق بالفعل (شرقت) تاء التانيث مع أن فاعله مذكر وهو (صدر)
والقياس (شرق) ، ولكن لما كان الصدر الذى هو مضاف بعض المضاف
اليه وهو القناة اكتسب التانيث منه .

ومن الثانى قول ذى الرمة :

١٩ - مشين كما اهتزت رماح تسفحت

أهاليها مر الرياح النواسم (١٨)

فقد الحق الشاعر بالفعل وهو (تسفه) علامة التانيث مع أن فاعله
مذكر وهو (مر) ، لأنه اكتسب التانيث من المضاف اليه ، والشرطان
موجودان ، لأن المضاف وهو (مر) كالبعض ، ويصح المعنى بحذف
المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه فتقول : تسفحت الرياح .

ومن الثالث قوله تعالى : يوم تجسد كل نفس ما عملت من خير
محضرا ، (١٩) فقد الحق بالفعل وهو (تجسد) علامة التانيث وهى تاء

(١٧) (تشرق) و (شرقت) يقال : شرق فلان بالماء يشرق من باب
علم ، أى غص (القناة) الرمح ، وصدرها أعلاها الذى يلى السنان ، أى
يعود عليك مكروه ما أذعت عنى من القول .
انظر الديوان ص : ١٨٣ - الأششونى ٢ : ٢٤٨ - الكتاب
١ : ٥٢ .

(١٨) تسفحت : أمالت (أهاليها) جمع أعلى وهو الطرف العالى
(النواسم) جمع ناسمة وهو أول الريح حين تهب بلين ، وأراد من الرماح
الأغصان . والمعنى : أن هؤلاء النسوة قد مشين فى اهتزاز وتمایل ، فهن
بحاكين رماحا أو غصونا - مرت بها ريح فأمالتهن
انظر الديوان ص : ٦٩٥ .
(١٩) آل عمران : ٣٠ .

المضارعة مع أن فاعله مذكر وهو (كل) ، لأنه اكتسب التأنيث من انضمام اليه وهو (نفس) ، ويصح المعنى بحذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه فنقول : يوم تجد نفس •

وقول عنتره :

٢٠ - جادت عليه كل عين ثرة فترك كل حديقة كالدرهم (٢٠)

فقد لحقت الفعل وهو جادت تاء التأنيث مع كون فاعله مذكرا وهو (كل) لأنه اكتسب التأنيث من المضاف اليه وهو (عين) •
وقد يكتسب المضاف المؤنث التذكير من المضاف اليه المذكر كقول الشاعر :

٢١ - انارة العقل مكسوف بطوع هوى

وعقا، عاصى الهوى يزداد تنويرا (٢١)

فذكر (مكسوف) مع أنه خبر عن مؤنث وهو (انارة) ، لأنه اكتسب التذكير من اضافته الى العقل المذكر •

وقيل : أن من ذلك قوله تعالى « أن رحمة الله قريب من

(٢٠) الضمير في (عليه) يرجع الى النبت في البيت السابق (عين) سحابة تأتي من جهة العراق أو مطر أيام لا يقلع • (ثرة) كثيرة الماء (حديقة) المراد بها هنا الأرض المرتفعة (كالدرهم) فى الاستدارة والبياض •

انظر الأشموني ٢ : ٢٤٨ •

(٢١) (انارة) هو فى الأصل مصدر قولك : انار القمر ونحوه اذا اضاء (العقل) هو الغريزة التى بها يدرك الانسان الأشياء (مكسوف) هو الوصف من قولك : كسفت الشمس بالبناء للمجهول اذا ذهب نورها • (بطور هوى) طوع - بفتح الطاء وسكون الواو - أى الطاعة والانقياد • والهوى : شهوة النفس وميلها الى ما تحبه ، أراد بسبب انطلاقة وراء شهوات نفسه الموبقة • والمعنى : اذا جرى الانسان وراء شهوات نفسه ، وانطلق خلاق اغراضه ضعف عقله الذى به يدرك الأشياء ، غطى ، علم ، نوره الراجع الذى تنضج عليه الطاعة •

انظر أوضح المسالك ٢ : ١٨١ - الأشموني ٢ : ٢٤٨ •

المحسنين» (٢٢) فالرحمة مؤنثة واكتسبت التذكير من أضافتها الى لفظ الجلالة ، فأخبر عنها بقريب المذكر ، وكان القياس ان يقال : قريبة .

ورد هذا القول بقوله تعالى « لعل الساعة قريب » (٢٣) حيث ذكره بلا اضافة . فالوجه ان التذكير فى الآيتين لاجراء فعيل بمعنى ساعل مجرى فعيل بمعنى مفعول فى أنه يستوى فيه المذكر والمؤنث .

أو لكون فعيل على وزن المصدر كصهيل ، والمصدر يخبر به عن المذكر والمؤنث ، فكذا ما وازنه .

فان فقد الشرطان المذكوران لم يكتسب المضاف التأنيث أو التذكير من المضاف اليه فلا تقول : حضرت ابن زينب ، ولا قام امرأة محمد ، لان المضاف لا يصلح للاستغناء عنه بالمضاف اليه ، ولا تقول : أعجبتنى يوم العروبة (الجمعة) ، لأنه وان صح الاستغناء عن المضاف بالمضاف اليه ، فتقول : أعجبتنى العروبة فليس المضاف كلا ولا بعضا للمضاف اليه ولا كبعضه ، لان اليوم هو نفس العروبة .

وقال العكبرى (٢٤) : (ومما راعت العرب فيه الجوار قولهم : قامت هند ، فلم يجيزوا حذف التاء اذا لم يفصل بينهما ، فان وصلوا بينهما أجازوا حذفها ، ولا فرق بينهما الا المجاورة وعدم المجاورة) (٢٥) .

(٢٢) الأعراف : ٥٦ .

(٢٣) الشورى : ١٧ .

(٢٤) هو أبو البقاء عبد الله الضرير بن الحسن أصله من عكر (بليدة على دجلة فوق بغداد) توفى ببغداد سنة ٦١٦ هـ وقد قارب الثمانين .

(٢٥) انظر التبيان ١ : ٤٢٣ .

المبحث السابع

المجاورة في باب الأحوال والأزمنة

من شرط الفعل اذا نصب ظرفا أن يكون واقعا فيه ، أو في بعضه ،
كقولك : صمت يوما ، وسرت فرسخا ، وزدتك يوم الجمعة ، وجلست
عندك .

فكل واحد من هذه الأفعال واقع في الظرف الذي نصبه
لا محالة .

وأحيانا ينصب الفعل الظرف ولا يكون واقعا فيه ، وإنما هو يقع
فيما يلي الظرف ولكن بسبب المجاورة الزمانية صارا كأنهما وقعا في
وقت واحد .

ومن ذلك قولهم : أحسنت إليه إذ أطاعني ، وأنت لم تحسن إليه في
أول وقت الطاعة ، وإنما أحسنت إليه بعد تمامها ، ألا ترى أن الاحسان
مسبب عن الطاعة ، وهي كالعلة له ، ولا بد من تقدم وقت السبب على
وقت المسبب ، كما لا بد من ذلك مع العلة . لكنه لما تقارب الزمانان ،
وتجاورت الحالان في الطاعة والاحسان ، أو الطاعة واستحقاق
الاحسان صارا كأنهما وقعا في زمان واحد كما أسلفنا .

والدليل على ذلك أن (لما) من قولك : لما أطاعني أحسنت إليه ،
أنما هي منصوبة بالاحسان ، وظرف له ، كقولك : أحسنت إليه وقت
طاعته ، وأنت لم تحسن إليه لأول وقت الطاعة ، وإنما كان الاحسان
عقب الطاعة ، أي بعد أن أطاعة ، لكن لما كان الثاني مسببا عن الأول
وتاليا له ، فاقتربت الحالان ، وتجاور الزمانان ، صار الاحسان كأنه
هو والطاعة في زمان واحد ، فعمل الاحسان في الزمان الذي يجاوز
وقته ، كما يعمل في الزمان الواقع فيه هو نفسه .

وقال ابن جنى (١) :

(ولما اطرد هذا فى كلامهم وكثر على السننهم وفى استعمالهم تجاوزوه واتسعوا فيه الى ما تناءت حالاه ، وتفاوت زماناه ، وذلك كان يقول رجل بمصر فى رجل آخر بخراسان : لما ساعات حاله حسنتها ، ولما اختلت معيشته عمرتها ، ولعله أن يكون بين هاتين الحالين السنة والسنتان .

فان قلت : فلعل هذا مما اكتفى فيه بذكر السبب ، وهو المعرفة بسوء حالة واختلال معيشته ، أما السبب عنه وهو التغيير والاصلاح فيكون متراخيا ، فكأنه قال : لما عرفت اختلال حالة عمرتها .

قيل : ولو كان الأمر على ذلك لما عدوت ما كنا عليه ، الا ترى انه قد يعرف ذلك من حال صاحبه ، وهو معه فى بلد واحد بل منزل واحد فيكون بين المعرفة بذلك والتغيير له الشهر والشهران أو أكثر ، فكيف بمن بينه وبينه الشقة الشاسعة المحتاجة الى المدة المتراخية) .

وبعد هذا قال ابن جنى (٢) : (وعلى هذا يتوجه عندى قول الله - سبحانه - « ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم فى العذاب مشتركون » (٣) .

وذلك أن تجعل (اذ) بدلا من قوله (اليوم) والا بقيت بلا ناصب . وبيان ابدال (اذ) وهو ماض فى الدنيا من قوله (اليوم) وهو حينئذ حاضر فى الآخرة ، لأنه لما كان عدم الانتفاع بالاشتراك فى العذاب انما هو مسبب عن الظلم ، وكانت - أيضا - الآخرة تلى الدنيا بلا وقفة ولا فصل حصار الوقتان على تباينهما وتناوبهما كالوقتتين المقتربين الدائبين المتلاصقين نحو :

... انت اليه اذ شكرنى ، وأعطيته حين سألنى .

وهذا أمر استقر بينى وبين أبى على (٤) - رحمه الله - .

(١) انظر الخصائص ٣ : ٢٢٢ .

(٢) انظر الخصائص ٣ : ٢٢٤ .

(٣) الزخرف : ٣٩ .

(٤) هو أبو على الحسن بن أحمد الفارسى نشأ فى بلاد فارس ، وتوفى ببغداد سنة ٣٧٧ هـ ، عن نيف وتسعين سنة .

وانما جاء هذا النحو فى الأزمنة دون الامكنة من حيث كان كل جزء من الزمان لا يجتمع مع جزء آخر منه ، انما يلى الثانى الاول خلفا له ، وعوضا عنه ، فصار الوقتان كأنهما واحد ، وليس كذلك المكان ، لأن المكائين يوجدان فى الوقت الواحد ، بل فى اوقات كثيرة غير منقضية .

فلما كان المكان بل الامكنة كلها تجتمع فى الوقت الواحد ، والاقوات كلها لم يقم بعضها مقام بعض ، ولم يجر مجراه ، ولهذا لا نقول : جلست فى البيت من خارج أسكفته (٥) ، وان كان ذلك موضعا يجاوز البيت ويماسه ، لأن البيت لا يعدم (٦) فيكون خارج بابيه ، خالفا فى الوجود له ، كما يعدم الوقت فيعرض منه ما بعده (٧) .

(٥) أسكفة الباب : عتيته .

(٦) يقصد بذلك أنك لا يصح أن تقول : جلست فى البيت من خارج عتيته قاصداً بذلك الجلوس فى البيت ، وتكون عتبة البيت نائبة عن البيت فى الوجود ، لأن البيت موجود وعتيته موجودة ، ويجتمعان فى الوقت (٧) انظر الخصائص ٣ : ٢٢٤ .

الفصل الثالث

المجاورة في المسائل التصريفية

(م ٤ - دراسات نحوية)

المجاورة في المسائل التصريفية

لم يكن أثر الجوار قاصرا على الجانب النحوى فقط ، وانما تعداه ليشمل الجانب التصريفى ايضا .

ومن ذلك :

- ١ - الجوار بين الواو والكسرة .
- ٢ - الجوار بين عين الكلمة ولامها .
- ٣ - قلب الحرف للتناسيب .
- ٤ - قلب الواو المجاورة للطرف همزة .
- ٥ - مجاورة الواو للضممة .

أولا - الجوار بين الواو والكسرة :

من ذلك قولهم : قنية ، وصبية ، وفلان من عليه الناس ، وهو ابن عمى دنيا ، وصبيان .

وأصل (قنية من قنوت ، وصبية من صبوت وكذا صبيان ، وعليه من علوت ، ودنيسا من دنوت .

وقياسه : قنوة ، وصبوة وصبيان ، وعلوة ، ودنوا .

ولكن لما جاورت الواو الكسرة قبلها صارت الكسرة كأنها قبل الواو ، ولم يعتبر الساكن حاجزا لضعفه .

ونظير هذا قولهم : أقتل ، أدخل حيث ضموا الهمزة لضممة العين ، ولم يعتدوا بالفاء حاجزا لسكونها فصارت الهمزة لذلك كأنها قبل العين المضمومة ، فضمت كراهة الخروج من كسر الى ضم (١) .

(١) انظر المنصف ٢ : ٢ .

ثانيًا - الجوار بين عين الكلمة ولامها :

ومن ذلك قولهم فى صوم : صيم قال سيبويه (٢) (والواو تقلب ياء فى فعل ، وذلك قولهم : صيم فى صوم ، وقيم فى قوم ، وقيل فى فـول ، ونيم فى نوم ، لما كانت الياء اخف عليهم وكانت بعد ضمة ، شبهوها بقولهم : عتى فى عتو ، وجثى فى جثو ، وعصى فى عصو .

وقد قالوا ايضا : صيم ونيم ، كما قالوا : عتى وعصى . ولم يغبوا فى زوار وصوام ، لأنهم شبهوا الواو فى صيم بها فى عتو اذ كانت لاما وفيل اللام واو زائدة . وكلما تباعدت من اخر الحرف بعد شبهها وقويت) .

ومن أمثلة القلب فى (فعل) قول الحادرة :

٢٢ - ومعرض تغلى المراحل تحته
بادرت بلبختها لمهسط جيع (٣)

يريد جوعا .

ثالثا - قلب الحرف للتناسيب :

من قلب الحروف قوله - عليه الصلاة والسلام - « ارجعن مأزورات غير مأجورات » (٤) . والأصل موزورات - بالواو - لانه من الوزر .

(٢) انظر الكتاب ٤ : ٣٦٢ .

(٣) (معرض) - بضم الميم وفتح العين والراء المشددة - هو اللحم الملقى فى العرصة للجفاف ، والعرصة : كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء ، والجمع العراض والعرضات . (المراحل) جمع رجل وهو القدر من النحاس .

والشاهد فى قوله (جيع) فان أصله جوع ، لأنه من الأجوف الواوى فبدلت الياء من الواو وهو جمع جائع .

وجه ذلك ان العين شبيهت باللام لقربها من الطرف ، فاعلت كما تعمل اللام ، فقلبت الواو الأخيرة ياء ، ثم قلبت الواو الاولى ياء وأدغمت الياء فى الياء ، ومع كثرتة التصحيح أكثر منه نحو : نوم وصوم .

انظر الخصائص ٣ : ٢١٨ - المنصف ٢ : ٣ - الأشموني

٣٢٨ : ٤ .

(٤) المذكور جزء من حديث ذكره ابن ماجه وتعامه « خرج

=

فهمز الأول لتناسب همز الثانى ومشاكلته ، اى ارجعن وعليكن
الوزر لا الأجر •

وقولهم : انى لآتيه بالمغدايا والعشايا هو لازدواج الكلام(٥) ،
كما قالوا : هنأتى الطعام ومرأى ، وانما هو امرأى(٦) •

رابعاً - قلب الواو المجاورة للطرف همزة :

من ذلك قولهم فى (أواول) أوائل ، بقلب الواو الثانية همزة ،
لقربها من الطرف ، فاذا بعدت عن الطرف لا تقلب نحو : طواويس •

وهذا موضع من مواضع ابدال الواو والياء همزة وجوبا ، وهو
ان تقع احدهما ثانى حرفى علة توسطت بينهما ألف شبه مفاعن سواء
كان حرفا العلة واوين نحو : أوائل جمع أول •

وأصل هذا الجمع (أواول) فأبدلت الواو الثانية همزة ، أم ياءين
نحو نيائف جمع نيف (وهو ما زاد على العقد الى العقد الثانى) من ناف
ينيف اذا زاد ، فيأؤه أصلية ، وقيل من ناف ينوف ، فأصله : نيوف ،
اجتمعت الواو والياء وسبقت الياء بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأدغمت
الياء فى الياء •

أم كانا مختلفين نحو : سيائد جمع سيد ، وأصل الجمع سيأود ،
ونحو بوائع جمع بائعة وأصل الجمع بوايع •

=

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاذا نسوة جلوس فقال : ما يجلسكن ؟
قلن ننتظر الجنازة قال : هل تغسلن ؟ قلن لا ، قال : هل تحملن ؟ قلن
لا ، قال : هل تدلين فيمن يدلى ؟ قلن لا ، قال : فارجعن مأزورات غير
مأجورات •

انظر سنن ابن ماجة تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١ : ٥٠٣ •
(٥) يقال : آتيك غداة غد ، والجمع الغدوات مثل : قطاة
وقطوات •

وانظر الصحاح ٦ : ٢٤٤٤ •

(٦) هنأى ومرأى اى جعل عيشى مريثا ، اى حمد المديشة
مستحسنا الا أن الهمزة حذفت منه عند اقترانه بهنأى طلبا للمشكلة •
وانظر حاشية حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب ٢ : ٣٠٣ •

ويشترط فى بقاء هذه الهمزة أيضا أن تكون اللام حرفا صحيحا
غير همزة .

فان توسطت بينهما ألف شبه مفاعيل وجب تصحيح ثانى حرفى
العلة للمبعدة حينئذ عن الطرف ، كما فى طواويس جمع طاووس .

فلما كانت كل من الواو والياء قريبة من الطرف قلبتا همزة ، كما
لو وقعتا طرفين ، وذلك اذا تطرفت احدهما بعد ألف زائدة حقيقة نحو :
دعاء وسماء وبناء وفناء . والأصل : دعاو ، وسماو ، وبناء ، وفنأى ،
فأبدلت الواو والياء فيهن همزة ، أو حكما بأن كان بعد احدهما تاء
تأنيث أو علامة تثنية عارضتان نحو : بناءة مؤنث بناء ، وكساءين
تثنية كساء (٧) .

خامسا - مجاورة الواو للضممة :

من ذلك قول جرير :

٢٣ - احبب المؤقدين الى مؤسسى

وجعده اذا اضاءهما الوقود (٨)

(٧) راجع الأشمونى ٤ : ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، والتبيان فى اعراب
القرآن ١ : ٤٢٣ .

(٨) البيت - لجرير من قصيدة مدح بها هشام بن
عبد الملك المروانى ، وموسى وجعدة : ولدا جرير ، وروى أبى جنى صدره
فى سر الصناعة أحب المؤقدين بصيغة افعال التفضيل ، فيكون
(أحب) مبتدأ مضافا الى (المؤقدين) بالجمع ، و (موسى) خبره ، و ذوا
فى الخصائص وفى شرح تصريف المازنى وفى المحتسب - أحب
المؤقدين فتكون اللام فى حوالب قسم محذوف و (حب) للمدح
و التعجب ، وأصلها حبيب - بفتح العين - فعل متعد كقول غيلان
النهملى :

فه الله لا تمده ما حسنته ولا كان أدنى من عبيد ومثيرة .

ثم نقل الم باب فعل - بالضم - للمدح لللاحق بنم . و (المؤقدين)
فاعل حب ، (مؤسم وجعدة) هو المخصوص بالمدح و (المر) بمعنى عظم
و (أدنى) متعلق بحب ، و (أضاءهما) بمعنى أثارهما وأظههما .
و بالضم أضاء لآثما ، يقال : أضاء الشئ بمعنى أشعه ، و الاسم الأضاء
و (الوقود) بالضم مصدر وقدت النار : أى اشتعلت ، و (الوقود)

==

(وى بهمز (المؤقدين) و (مؤسى) ، حكاه ابن جنى فى سبر الصناعة(٩) عن أبى على ، قال : وروى قنبل عن ابن كثير(بالسوق) شهمة الواو(١٠) .

وجه ذلك ان الواو ، وان كنت ساكنة فانها قد جاورت ضمة الميم ، فصارت الضمة كأنها فيها ، فمن حيث همزت الواو فى نحو (أقتت) و (أجوة) ، لانضمامها كذلك كان همز الواو فى المؤقدين ومؤسى .

وقال فى المحتسب(١١) : همز الواو فى الموضعين جميعا من البيت . لأنهما جاورتا ضمة الميم قبلهما فصارت الضمة كأنها فيهما .
والواو اذا انضمت ضما لازما فهمزها جائز نحو (أقتت) فى وقتت ، و (أجوة) فى وجوه(١٢) ، ونظائر ذلك كثير .

وقال ابن جنى فى شرح تصريف المازنى(١٣) - بعد انشاد البيت : (همز الواو الساكنة ، لانه توهم الضمة قبلها فيها ، وانما يجوز مثل هذا الغلط منهم لما يستهويهم من الشبه ، لأنهم ليست لهم قياسات يعتصمون

بافتح الحطب الذى يوقد ، وقد روى هنا بالوجهين ، وأريد به هنا وقود نار القرى ، كما هو عادة العرب ، يوقد الكرم منهم نارا على موضع عال ليتهدى بها الى الغريب والمسافر فيأتى الى قراه . والشاعر قد وصف ابنية ونفسه بالكرم ، حيث جعل محبته لهما من حين اشتهاهما بالكرم .

انظر شرح ديوان جرير ص : ١٧٤ - شرح شواهد الشافعية ٤ : ٤٢٩ .

(٩) انظر سر صناعة الاعراب ص : ٩٠ .

(١٠) من قوله تعالى « ردها على فطلق مسحا بالسوق والاعناق » آية : ٣٣ من سورة ص .
(١١) ١ : ٨٤ .

(١٢) من مواضع ابدال الواو همزة جوازا ، ان تكون الواو مضمومة ضمة لازمة غير مشددة سواء كانت اول الكلمة نحو : أجود جمع وحه ، وأصله وجوه ، ام لم تكن فى اول الكلمة نحو : أدور جمع دار ، وأثوز جمع نار ، وأصل : أدور وأثوز .
ونحو : سؤرق جمع ساق ، وقول مبالغة فى قائل .
(١٣) انظر المنصف ١ : ٣١١ .

يها ، وانما يميلون الى طبائعهم ، فمن اجل ذلك قرأ الحسن البصري
« وما تنزلت به الشياطين » (١٤) لأنه تورمه جمع التصحيح نصو :
الزيدون ، وليس منه •

وكذلك قراءته « ولا ادراككم به » (١٥) جاء به كأنه من درأته ،
وليس منه انما هو من دريت الشيء : علمت به •

وكذلك قراءة من قرأ « عاداً لؤلى » (١٦) فهمز فهو خطأ منه بمنزلة
قول الشاعر :

لحسب المؤقدان الى مؤسى

فهمز الواو الساكنة ، لأنه تورمه الضمة قبلها فيها ، ولهذا الغلط
فى كلامهم نظائر فاذا جاء فاعرفه لتستعمله كما سمعته ولا تقس عليه •

(١٤) الشعراء : ٢١٠

(١٥) من قوله تعالى « قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا ادراككم
به » من الآية : ١٦ من سورة يونس ، وانظر معانى الفراء ١ : ٤٥٩ •
(١٦) من قوله تعالى « وانه اهلك عادة الاولى » آية : ٥٠ من
سورة النجم •

وفى البصر ٨ : ١٦٩ : وهمز قالون عين الاولى بدل الواو الساكنة ،
ولما لم يكن بين الضمة والواو حائل تخيل أن الضمة على الواو
فهمزها •

الفصل الرابع

القول بالمجاورة في القرآن الكريم

المبحث الأول

الجر على الجوار في العطف

ذهب كثير من العلماء الى أن خفض على الجوار لا يحسن في المعطوف ، لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة .

ويرى فريق آخر أن العطف على الجوار ليس بمنتهى أن يقع في القرآن الكريم ، بل ان ذلك وارد كثير .
ومن ذلك قوله تعالى :

« يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم الى الكعبين » (١) .

فقد قرأ نافع وابن عامر ، والكسائي ، وحفص بالنصب ، وقرأ الباقون بالخفض (٢) .

ومن هنا اختلفت كلمة العلماء في توجيه قراءة جر (الأرجل) أيكون الجر بسبب مجاورة (الرءوس) المجرورة ، وان اختلف الحكم ، فيكون العطف على (الرءوس) من ناحية اللفظ والمعنى للغسل .
وهؤلاء هم الذين قالوا بجواز الجر على الجوار في العطف ، ومن باب أولى فهو جائز عندهم في النعت .

أم أن (الأرجل) معطوفة على (الرءوس) عطفًا حقيقيًا باللفظ والمعنى ، وأما وجوب غسل الرجلين فيفهم ويؤخذ من اللغة وأحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - والاجماع .
وهؤلاء هم الرافضون لظاهرة الجر على الجوار في القرآن الكريم سواء كان ذلك في العطف أم في النعت .

(١) من الآية : ٦ من سورة المائدة .

(٢) انظر الكشف ١ : ٤٠٦ .

فمن قال بالرأى الأول : الزجاج ، والنحاس ، وأبو حيان
والألوسي .

ومن قل بالرأى الثانى : الفراء ، وأبو عبيدة ، والأخفش ،
والعسكري .

أولا - آراء المجيزين :

١ - قال أبو عبيدة (٣) فى مجاز القرآن : (وأرجلكم) مجرورة
بالمجرورة التى قبلها ، وهى مشتركة بالكلام الأول من المغسول .

والعرب قد تفعل هذا بالجوار ، والمعنى على الأول ، فكان موضعه :
واغسلوا أرجلكم (٤) .

وقال الأخفش (٥) فى معانى القرآن (٦) : « وأرجلكم » بالنصب ،
حيث رد الى الغسل فى قراءة بعضهم ، لأنه قال : « فاغسلوا
وجوهكم » .

وقال بعضهم : (وأرجلكم) على المسح ، أى وامسحوا بأرجلكم ،
وهذا لا يعرفه الناس . وقال ابن عباس : المسح على الرجلين يجرىء .

ويجوز الجر على الاتباع ، وهو فى المعنى الغسل ، نحو : هذا
جحر ضب خرب .

والنصب اسلم وأجود من هذا الاضطراب ، ومثله قول العرب :

أكلت خبزا ولبنا ، واللبن لا يؤكل .

(٣) هو معمر بن المثنى ولد سنة ١١٠ هـ ، وتوفى بين سنة
٢٠٩ ، ٢١٣ .

(٤) انظر مجاز القرآن ١ : ١٥٥ .

(٥) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة توفى ببغداد سنة ٢١٥ هـ .

(٦) انظر معانى القرآن ١ : ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

قال الشاعر :

٢٤ - ياليت زوجك قد غدا متقلدا سيفاً ورمحاً (٧)

وقال العكبري (٨) فى التبيان : (قريء (وارجلكم) بالجر وهو مشهور - أيضا - كشهرة النصب وفيها وجهان :

أحدها - أنها معطوفة على الرؤوس) فى الاعراب ، والحكم مختلف ، فالرؤوس ممسوحة ، والأرجل مغسولة وهو الاعراب الذى يقال فيه هو على الجوار . وليس بممتنع أن يقع فى القرآن لكثرتة .

والوجه الثانى - أن يكون جر الأرجل بجار محذوف تقديره : وافعلوا بأرجلكم غسلاً ، وحذف الجار وإبقاء الجر جائز .

قال الشاعر :

٢٥ - مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة
ولا ناعب الا بيسين غرابها (٩)

وقال زمير :

(٧) البيت لعبد الله الزيعري القرشى ، شاعر خبيث ، كان مؤدياً لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - بلسانه ، ثم أسلم واعتذر اليه .
والمعنى : متقلدا سيفاً وحاملاً رمحاً ، لأنه يقال : تقلد فلان سيفه ولا يقال : تقلد رمحه ، وإنما يقال : حمل رمحه .
انظر معانى الأخفش ١ : ٢٥٥ - معانى الفراء ١ : ١٢١ -
الأمالى الشجرية ٢ : ٣٢١ .
(٨) هو أبو البقاء عبد الله الضرير بن الحسين توفى ببغداد سنة ٦١٦ هـ .

(٩) قاله الأصوص الرياحى يهجو بنى يربوع ينسبهم الى الشنوم وقلة الصلاح والخير ، وأنهم لا يصلحون أمر العشيرة اذا ما فسد ما بينهم ، فغرابهم لا ينبغي الا بالبين والفرقة .
والشاهد فيه حمل (ناعب) على المعنى ، أى ليسوا بمصلحين ولا ناعب .

انظر الكتاب ١ : ٣٠٦ - الخزانة ٢ : ١٤٠ .

٢٦ - بدالى ائى لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئا اذا كان جائيا(١٠)

فجر بتقدير الباء وليس بموضع ضرورة(١١) .

والزمخشري(١٢) وان لم يصرح فى هذه الآية بالجر على الجوار الا أن ظاهر كلامه يفيد ذلك ، فقد قال فى الكشف : (فان قلت : فما تصنع بقراءة الجر ودخولها فى حكم المسح ؟ قلت : الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها ، فكانت مظنة الاسراف المذموم المنهى عنه ، فعطفت على الثالث المسحوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد فى صب الماء عليها .

وقيل (الى الكعبين) فجاء بالغاية امامة لظن ظان يحسبها مسوحة ، لان المسح لم تضرب له غاية فى الشريعة(١٣) .

أراء المانعين :

قال الزجاج(١٤) فى معانى القرآن(١٥) : (قرىء وأرجلكم بالنصب ، وقد قرئت بالخفض ، وكلا الوجهين جائز فى العربية .

فمن قرأ بالنصب فالمعنى : فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق ، وأرجلكم الى الكعبين ، وامسحوا برءوسكم على التقديم والتأخير ، والواو جائز فيها ذلك ، كما قال - جل وعز - « يا مريم انقضى لربك واسجدى واركعى مع الراكعين »(١٦) .

(١٠) استشهد به سيبويه على صحة الحمل على المعنى فان معناه : لست بمدرك ولا سابق .

والمعنى : أن الانسان لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا .

انظر الكتاب ١ : ٣٠٦ - ديوان زهير ص : ٢٨٧ .

(١١) انظر التبيان ١ : ٤٢٣ - ٤٢٤ .

(١٢) هو محمود بن عمر جاد الله الزمخشري ، ولد بزمخشري بلد بخوارزم توفى سنة ٥٣٨ هـ .

(١٣) انظر الكشف ١ : ٣٢٦ .

(١٤) هو أبو اسحاق ابراهيم بن السري ، ولقب بالزجاج ، لانه

كان يخرط الزجاج توفى ببغداد سنة ٣١٠ هـ .

(١٥) انظر معانى القرآن واعرابه للزجاج ٢ : ١٦٧ وما بعدها .

(١٦) آل عمران : ٤٣ .

والمعنى : واركعى واسجدى ، لأن الركوع قبل السجود •
 ومن قرأ (وارجلكم) بالجر عطف على الرؤوس ، وقال بعضهم :
 نزل جبريل بالمسح والسنة الغسل (١٧) •
 وقال بعض أهل اللغة : هو جر على الجوار •
 فأما الخفض على الجوار فلا يكون فى كلمات الله •
 ويجوز (وارجلكم) بالجر على معنى واغسلوا ، لأن قوله (الى
 الكعبين) قد دل على ذلك كما وصفنا ، وينسق بالغسل على المسح
 كقول الشاعر :

يا ليت بعلك قد غدا متقلدا سيفا ورمحا (١٨)

المعنى : متقلدا سيفا وحاملا رمحا •

وكذلك قال الشاعر :

٢٧ - علفتها تبنا وماء باردا حتى شئت همالة عيناها (١٩)

المعنى : وسقيتها ماء باردا •

وقل النحاس (٢٠) فى اعراب القرآن (٢١) : (ذهب الأخفش
 رابو عبيدة (٢٢) الى أن الخفض على الجوار ، والمعنى للغسل •

(١٧) يريد أن السنة هى التى بينت الغسل ، أما القرآن فجاء
 بالمسح •
 (١٨) البيت لعبد الله الزبعرى ، وتقديم الكلام عنه عند الشاهد
 رقم (٢٤) •

(١٩) يزوى قبل صدره لما حططت الرجل عنها واردا
 وعلفتها : أطعمتها وقدمت لها ما تأكله - تبنا : هو قصب الزرع
 بعد أن يidas - شئت : بمعنى بدت - همالة : صيغة مبالغة أى أنهمرت
 وفاضت به وكثر نزوله منها - الرجل : متاع المسافر - واردا : أى
 موافيا لما قصدت اليه بسفرى وبالغا اياه •

انظر معانى الفراء ٣ : ١٢٤ - أوضح المسالك ٢ : ٥٦ •
 (٢٠) هو أبو جعفر أحمد بن محمد المصرى توفى سنة ٣٣٧هـ
 بالقاهرة •

(٢١) انظر اعراب القرآن للنحاس ١ : ٤٨٥ •

(٢٢) انظر مجاز القرآن ١ : ١٥٥ •

قال الاخفش : ومثله « هذا جحر ضب خرب » وهذا القول غلط
عظيم ونظيره الاقواء (٢٢) .

ومن أحسن ما قيل : أن المسح والغسل واجبان جميعا ، والمسح
واجب على قراءة من قرأ بالخفض . والغسل واجب على قراءة من قرأ
بالنصب ، والقراءتان بمنزلة آيتين .

وقال أبو حيان في البحر (٢٤) : (والظاهر من هذه القراءة اندراج
الأرجل في المسح مع الرأس . وروى وجوب مسح الرجلين عن ابن
عباس وأنس وعكرمة والشعبي وأبي جعفر الباقر ، وهو مذهب الإمامية
من الشيعة .

ومن أوجب الغسل تأول أن الجر هو خفض على الجوار ، وهو
تأويل ضعيف جدا ، ولم يرد إلا في النعت حيث لا يلبس على خلاف فيه
قد تقرر في العربية) .

وقال الألويسي (٢٥) : في روح المعاني (٢٦) : (قرأ نافع وابن عامر
والكسائي ويعقوب وحفص (وأرجلكم) بنصب اللام .

وقرأ ابن كثير وحزمة وأبو عمرو وعاصم (وأنجلكم) بخفض
اللام .

ومن هنا اختلف الناس في غسل الرجلين ومسحهما .

قال الإمام الرازي (٢٧) : نقل القفال في تفسيره عن ابن عباس
وأنس ابن مالك وعكرمة والشعبي أن الواجب فيها المسح ، وهو مذهب
الإمامية .

(٢٣) هو اختلاف حركة الروى المطلق بالضم والكسر .

(٢٤) انظر البحر المحيط ٣ : ٤٣٧ .

(٢٥) هو أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألويسي البغدادي
المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ .

(٢٦) ٦ : ٧٣ وما بعدها إلى ص : ٧٨ .

(٢٧) هو أبو عبد الله محمد بن حسين القرشي الطبرستاني الأصل
الشافعي المذهب المفسر المتكلم الأصولي توفي في سنة ٦٠٦ هـ .

وقال جمهور الفقهاء والمفسرين: فرضهما الغسل .

وجبة القائلين بالمسح قراءة الجر ، فانها تقتضى كون الأرجل معطوفة على الرؤوس فكما وجب المسح فيها وجب المسح على الأرجل .
وقول من قال : ان الواجب فى الأرجل الغسل - وانما جرت على الجوار - باطل من وجوه :

اولها - ان الجر على الجوار معدود من اللحن الذى قد يتحمل لأجل الضرورة فى الشعر ، وكلام الله تعالى يجب تنزيهه عنه .

وثانيها - ان الجر انما يصار اليه حيث حصل الأمن من الالتباس ، وفى الآية الأمن من الالتباس غير حاصل .

وثالثها - ان الجر بالجوار انما يكون بدون حرف العطف ، واما مع حرف العطف فلم يتكلم به العرب .

ومن العلماء من ردوا قراءة النصب الى قراءة الجر ، فقالوا : انها تقتضى المسح أيضا ، لأن العطف حينئذ على الرؤوس لقربه فيتشارك فى الحكم ، وهذا مذهب مشهور للنحاة

ثم قال الامام (٢٨) : واعلم انه لا يمكن الجواب عن هذا الامن وجهين :

الاول - ان الاخبار الكثيرة وردت بايجاب الغسل ، والغسل مشتمل على المسح ولا ينعكس ، فكان الغسل اقرب الى الاحتياط ، فوجب المصير اليه ، وعلى هذا يجب القطع بان غسل الأرجل يقوم مقام مسحها .

والثانى - ان فرض الأرجل محدود الى الكعبين ، والتحديد انما جاء فى الغسل لا فى المسح .

والقراءتان متواترتان باجماع الفريقين بل باطباق اهل الاسلام

(٢٨) يعنى : الفخر الرازى ، وانظر التفسير الكبير ١٠ : ١٥٤ ، ١٥٥ .

كلهم • ومن القواعد الأصولية عند الطائفتين أن القراءتين المتواترتين إذا تعارضتا في آية واحدة فلهما حكم آيتين ، فلا بد لنا أن نسعى ونجتهد في تطبيقهما أولا مهما أمكن ، لأن الأصل في الدلائل الاعمال دون الاهمال كما تقرر عند أهل الأصول •

ثم نطلب بعد ذلك الترجيح بينهما ، فإن لم يتيسر لنا الترجيح بينهما نتركهما ونتوجه الى الدلائل الاخرى من السنة •

وقد ذكر الأصوليون ان الايات اذا تعارضت بحيث لا يمكن التوفيق تم الترجيح بينهما يرجع الى السنة ، وأن تعارضت السنة كذلك نرجع الى احوال الصحابة وأهل البيت ، أو نرجع الى القياس عند القائلين بأن قياس المجتهد يعمل به عند التعارض •

فلما تأملنا في هاتين القراءتين في الآية وجدنا التطبيق بينهما بقواعدهما من وجهين :

الاول - أن يحمل المسح على الغسل كما صرح به أبو زيد الانصارى (٢٩) وغيره من أهل اللغة ، فيقال للرجل اذا توضأ تمسح ، ويقال : مسح الله تعالى ما بك أى ازال عنك المرض ، ومسح الأرض المطر اذا غسلها •

فاذا عطف الأرجل على الرؤوس في قراءة الجر لا يتعين كونها ممسوحة بالمعنى الذى يدعيه الشيعة • واعترض على ذلك من وجوه :

أولها - أن فائدة اللفظين في اللغة والشرع مختلفة ، وقد فرق الله تعالى بين الأعضاء المغسولة والممسوحة ، فكيف يكون معنى الغسل والمسح واحدا ؟

وثانيها - أن الأرجل اذا كانت معطوفة على الرؤوس ، وكان الفرض في الرؤوس المسح الذى ليس يغسل بلا خلاف - وجب أن يكون حكم الأرجل كذلك ، والا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز •

(٢٩) هو سعيد بن أوس أبو زيد الأنصارى كان كثير الرواية عن العرب ، وفواجره مشهورة توفي سنة ٢١٥ هـ •

وثالثها - انه لو كان المسح بمعنى الغسل يسقط الاستدلال على الغسل بخبر انه - صلى الله عليه وسلم غسل رجله ، لانه على هذا يمكن أن يكون مسحها ، فسمى غسلا •

ورابعها - أن استشهاد أبي زيد بقولهم : تمسحت للصلاة لا يجدى نفعا ، لاحتمال انهم لما أرادوا أن يخبروا عن الطهور بلفظ موجز ، ولم يجز أن يقولوا : تغسلت للصلاة ، لأن ذلك يوهم الغسل ، قالوا بداه : تمسحت لأن المغسول من الأعضاء ممسوح أيضا ، فتجاوزوا بذلك تعويلا على فهم المراد ، وذلك لا يقتضى أن يكونوا جعلوا المسح من أسماء الغسل •

وأجيب عن الأول - بأننا لا ننكر اختلاف فائدة اللفظين لفظة وشرعا ، ولا تفرقة الله تعالى بين المغسول والممسوح من الأعضاء ، لكننا ندعى أن حمل المسح على الغسل فى بعض المواضع جائز ، وليس فى اللغة والشرع ما ياباه ، على أنه قد ورد ذلك فى كلامهم • وعن الثانى - بأننا نقدر لفظ امسحوا قبل أرجلكم - أيضا - وإذا تعدد اللفظ فلا بأس بأن يتعدد المعنى ولا محذور فيه •

وقد نقل شارح زبدة الأصول من الامامية أن هذا القسم من الجمع يبين الحقيقة والمجاز جائز بحيث يكون ذلك اللفظ فى المعطوف عليه بالمعنى الحقيقى ، وفى المعطوف بالمعنى المجازى •

وقالوا فى آية « لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابرى سبيل » (٣٠) •

ان الصلاة فى المعطوف عليه بالمعنى الحقيقى الشرعى - وهو الأركان المخصوصة - وفى المعطوف بالمعنى المجازى وهو المسجد ، فإنه محل الصلاة •

وبذلك فسر الآية جمع من مفسرى الامامية وفقهائهم ، وعليه فيكون هذا العطف من عطف الجمل فى التحقيق ، ويكون المسح المتعلق بالردوس بالمعنى الحقيقى ، والمسح المتعلق بالأرجل بالمعنى المجازى •

ولا يشكل أن في الآية حينئذ إيهاما - ويبعد وقوع ذلك في التنزيل - لانا نقول : ان الآية نزلت بعدما فرض الوضوء ، وعلمه - عليه الصلاة والسلام - روح القدس اياه في ابتداء البعثة بسنين ، فلا بأس أن يستعمل فيها هذا القسم من الإيهام ، فان المخاطبين كانوا عارفين بحقيقة الوضوء ولم تتوقف معرفتهم بها على الاستنباط من الآية .

ولم تنزل الآية لتعليمهم ، بل سوقها لإبدال التيمم من الوضوء والغسل في الظاهر ، والغالب فيما يذكر لذلك عدم البيان المشيع .

وعن الثالث - بأن حمل المسح على الغسل لداع لا يستلزم حمل الغسل على المسح بغير داع ، فكيف يسقط الاستدلال ؟ سبحانه الله تعالى هذا هو العجب العجيب .

وعن الرابع - بأننا لا نسلم أن العدول عن تغسلت لإيهامه الغسل ، فان تمسحت يوههم ذلك أيضا بناء على ما قاله من أن المغسول من الأعضاء ممسوح أيضا ، سلمنا ذلك لكننا لم نقصر في الاستشهاد على ذلك ويكنى مسح الأرض المطر في الفرض .

الوجه الثاني - أن يبقى المسح على الظاهر ، وتجعل الأرجل على تلك القراءة معطوفة على المغسولات ، كما في قراءة النصيب ، والجر للمجاورة .

وقد سبق رد هذا قول عند بداية كلام الألوسى المتقدم .

وبعد ... فأننا أرى أن ما ذهب اليه الزجاج والنحاس وأبو حيان والأوسى - من وجوب تنزيه كلام الله تعالى عن مثل ظاهرة الجر على الجوار في العطف - هو الحق الذي يجب أن نتبعه ، فان القرآن الكريم ما ينبغي أن يقال في شأنه مثل ذلك .

ثم ان الجر على الجوار انما يصادر اليه حيث حصل الأمن من اللبس ، وفي الآية الأمن من اللبس غير حاصل ، فقد يوههم بأن الأرجل ممسوحة لا مغسولة .

وجمهور العلماء على أن الجر على الجوار انما يكون بدون حرف

العطف ، وأما مع حرف العطف فلم تتكلم به العرب ، إذ أن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة .

وعلى ذلك فإن قراءة من قرأ (وأرجلكم) بجر اللام ، إنما هي بالعطف على قوله (برءوسكم) على أن المراد بالمسح في الأرجل الغسل .

وقال أبو زيد الأنصاري : المسح خفيف الغسل .

وكان أبو زيد من الثقات الأثبات في نقل اللغة ، وهو من شيوخ سيبويه .

والذي يدل على ذلك قولهم : تمسحت للصلاة أي فوضأت والوضوء يشتمل على ممسوح ومغسول .

والسر في ذلك أن المتوضئ لا يقطع بصب الماء على الأعضاء حتى يمسحها مع الغسل ، فلذلك سمي الغسل مسحاً ، فالرأس والرجل ممسوحان ، إلا أن المسح في الرجل المراد به الغسل لبيان السنة ، ولولا ذلك لكان محتملاً .

والذي يدل على أن المراد به الغسل ورود التحديد في قوله (إلى الكعبين) والتحديد إنما جاء في المغسول لا في الممسوح .

وقيل بالجر على الجوار في العطف في « وحوار عين » من قوله تعالى :

« والسابقون أولئك المقربون في جنات النعيم ثلثة من الأولين وقليل من الآخرين على سرر موضونة متكئين عليها متقابلين يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وحوار عين » (٣١) .

في النشر (٣٢) : قرأ الجمهور برفع (وحوار عين) وقرأ أبو جعفر وحمة والكسائي بخفض الاسمين .

(٣١) آية : ١٠ - إلى ٢٢ من سورة الواقعة .

(٣٢) انظر طيبة النشر في القراءات العشر ٢ : ٢٥٤ .

وبسبب قراءة الخفض وقع الخلاف بين العلماء ، فمنهم من قال :
ان قوله تعالى (وحوور عين) بالجر معطوفة على قوله (ياكواب) فيكون
الجر على الاتباع فى اللفظ ، وإن اختلف المعنى ، وهذا هو الجر على
الجوار ، ومن ذهب الى ذلك الفراء والعكبرى •

ومنهم من قال بعطف (وحوور عين) على (جنات) فيكون العطف
باللفظ والمعنى ، وعليه فالمسألة ليست من باب المجاورة •
ومن هؤلاء الزمخشري فى أحد قوليه ، والألوسى •

أولا - القائلون بالعطف على اللفظ دون المعنى :

قال الفراء فى معانى القرآن : قرأ أصحاب عبد الله (وحوور عين) •
بالجر ، وهو وجه العربية ، وإن كان أكثر القراء على الرفع ، لأنهم
هابوا أن يجعلوا الحور العين يطاف بهن ، فرفعوا على قولك : ولهم
حور عين ، أو عندهم حور عين •

والخفض على أن تتبع آخر الكلام بأوله ، وإن لم يحسن فى آخره
ما حسن فى أوله ، أنشدنى بعض العرب :

٢٨ - إذا ما الغاينيات برزن يوما

وزججن الحواجب والعيونا (٢٣)

٢٣ -

فالعين لا تزجج وإنما تكحل ، فردها على الحواجب ، لأن المعنى
يعرف •

وأنشدنى آخر :

ولقيت زوجك فى الوغى متقلدا سيفا ورمحا (٢٤)

(٢٣) البيت للراعى النميرى ، وانظر الدرر اللوامع ١ : ١٩١ •

(٢٤) يروى الشطر الأول هكذا

يا ليت زوجك قد غدا

والبيت لعبد الله الزيمرى ، وتقدم الكلام عنه عند الشاهد

رقم (٢٤) •

وانشدنى بعض بنى دبير :

علفتها تبنا وماء باردا حتى شئت همالة عيناها (٣٥)

والماء لا يعتلف ، انما يشرب ، فجعله تابعا للتبني .

ولقد كان ينبغى لمن قرأ « وحوور عين » بالرفع - ان يقول (وفاكهة ولحم طير) ، لأن الفاكهة واللحم لا يطاف بهما ، فلا يطاف الا بالخمير وحدها (٣٦) .

وقال العكبرى فى التبيان عند اعراب هذه الآية (قوله تعالى « وحوور عين » على قراءة الجر معطوف على قوله (بأكواب وأباريق) . والمعنى مختلف اذ ليس المعنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بحور عين) .

ثانيا - القائلون بالعطف على اللفظ والمعنى :

قال الزمخشري فى الكشاف (٣٧) : (قراءة (وحوور عين) بالرفع على وفيها حور عين ، وبالجر عطفًا على (جنات النعيم) كأنه قال : هم فى جنات النعيم وفاكهة ولحم وحوور .

او على (أكواب) لأن معنى (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب) ينعمون بأكواب) .

وقال الألوسى فى روح المعانى (٣٨) : (وقرأ السلمي والحسن والأعمش والكسائي (وحوور عين) بالجر .

وخرج على العطف على (جنات النعيم) وفيه مضاف محذوف ، كأنه قيل : فى جنات وفاكهة ولحم ومصاحبة حور .

وذهب الى العطف المذكور الزمخشري ، وتعقبه أبو حيان فقال : فيه بعد وتفكيك كلام مرتبط بعضه ببعض ، وهو فهم أعجمي . وليس كما قال كمالاتي .

(٣٥) تقدم الكلام عنه عند الشاهد رقم (٢٧) .

(٣٦) انظر معانى القرآن للزجاج ٣ : ١٢٣ - ١٢٤ .

(٣٧) انظر الكشاف ٤ : ٥٤ .

(٣٨) انظر روح المعانى ٢٧ : ١٣٨ .

وما ذهب اليه الزمخشري والألوسي من أن قوله تعالى (وحوور عين)
- بالجر - قد عطف على قوله (جنات النعيم) هو الراجع .

وذلك لما يأتي :

أولاً - أن العطف في مثل هذه الحالة يكون باللفظ والمعنى ، وعليه
فلسنا بحاجة الى تقدير وتأويل .

ثانياً - أن العطف على قوله تعالى (بأكواب وأباريق) انما يكون
في اللفظ دون المعنى ، لأن الولدان لا يطوفون بهن طوافهم بالأكواب .

ثالثاً - اذا كان الجمهور قد رفضوا الجر على الجوار في قوله
(وأرجلكم) .

من قوله تعالى (وامسحوا برءوسكم وأرجلكم الى الكعبين)(٣٩)
وذلك بسبب وجود حاجز بين المعطوف والمعطوف عليه وهو الواو .

فمن باب أولى يكون عطف (وحوور عين) - بالجر - على (بأكواب
وأباريق) اشد امتناعاً ، إذ أن الفاصل هنا أكثر من جملة ، وهو مانع من
الجر على جوار ، أو على الأقل يضعفه .

ما يندرج تحت حكم المجاورة :

مما يعطى حكم المجاورة ، صرف ما لا ينصرف للتناسب ومن ذلك
قوله تعالى :

« انا اعتدنا للكافرين سلاسلًا وأغلالًا وسعيراً » (٤٠) .

قال النحاس (٤١) : (والحجة لمن نون (سلاسلًا) ما حكاه الكسائي
وغيره من الكوفيين أن العرب قد تصرف كل ما لا ينصرف الا أفعل
منك (٤٢) فهذه حجة .

(٣٩) من الآية : ٦ من سورة المائدة .

(٤٠) آية : ٤ من سورة الانسان .

(٤١) انظر اعراب القرآن للنحاس ٣ : ٥٧٣ .

(٤٢) يريد (أفعل التفضيل) .

وحجة أخرى أن بعض أهل النظر يقول : كل ما يجوز في الشعر فهو جائز في الكلام ، لأن الشعر أصل كلام العرب .

وحجة ثالثة - أنه لما كان إلى جانبه جمع ينصرف فأتبع الأول الثاني) .

وقال الزمخشري (٤٣) : (وقرىء (سلاسل) بالتثنية ، وفيه وجهان : أحدهما - أن تكون هذه النون بدلا من حرف الاطلاق ، ويجرى الوصل مجرى الوقف .

والثاني - أن يكون صاحب قراءة التثنية ممن ضرى برواية الشعر ، ومن لسانه على صرف غير المنصرف) .

وقال الألويسي (٤٤) : (وقرأ نافع والكسائي وأبو بكر والأعمش (سلاسل) بالتثنية وصلا ، وبالألف المبدله منه وقفا .

وبعد ذلك اعترض على الزمخشري الذي جاوز وجهين في التثنية :

أحدهما - أن تكون هذه النون بدلا عن حرف الاطلاق ، ويجرى الوصل مجرى الوقف .

والثاني - أن يكون صاحب القراءة ممن ضرى برواية الشعر ، ومن لسانه على صرف غير المنصرف .

وقد ضعف الألويسي الوجهين السابقين :

أما الأول - فإن الإبدال من حروف الاطلاق في غير الشعر قليل كيف وضم إليه إجراء الوصل مجرى الوقف .

وأما الثاني - ففيه تجويز القراءة بالتشبه دون سداد وجهها في العربية .

والوجه : أنه لقصد الازدواج والمشاكلة) .

(٤٣) انظرظ الكشف ٤ : ١٩٥ .

(٤٤) انظر روح المعاني ٢٩ : ١٥٣ .

المبحث الثانى

الجر على الجوار فى النعت

الجر على الجوار فى النعت فى القرآن محل خلاف - أيضا- بين العلماء ، فمنهم من أجازة ، ومنهم من منعه •
فمن أجاز : الفراء والعكبرى ، ومن منع ابن جنى والنحاس والألوسى •

ومن الآيات التى ظاهرها يفيد الجر على الجوار فى النعت قوله تعالى :

« والى مدين أخاهم شعيبا قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من اله غيره ولا تنقصوا المكيال والميزان ائى اراكم بخير ائى أخاف عليكم عذاب يوم محيط » (١) •

قال العكبرى (٢) : (ومن الجوار فى الصفات قوله « عذاب يوم محيط » واليوم ليس بمحيط ، وإنما المحيط العذاب) •

وقال الألوسى (٣) : (والحاصل أن إحاطة اليوم تدل على إحاطة كل ما فيه من العذاب ، وأما إحاطة العذاب على قوم فقد يكون بأن يصيب كل فرد منهم نوعا من أنواع العذاب •

وأما فيما نحن فيه ، فيدل على إحاطة أنواع العذاب المشتمل عليها اليوم بكل فرد • ولا شك فى إبلغية هذا •

وقال بعض المحققين فى بيان الإبلغية : ان اليوم زمان لجميع

(١) هود : ٨٤ •

(٢) انظر التبيان ١ : ٤٢٣ •

(٣) انظر روح المعانى ١٢ : ١١٥

الحوادث ، فيوم العذاب زمان جميع أنواع العذاب الواقعة فيه ، فإذا كان محيطا بالمعذب فقد اجتمع أنواع العذاب له .
ومن ذلك قول الشاعر :

٢٩ - ان المروءة والسماحة والنسب
في قبسة ضسريت على ابن الحشرج

فان وقوع العذاب في اليوم ، كوجود الأوصاف في القبة .
وجعل اليوم محيطا بالمعذب كضرب القبة على المدوح ، فكما ان هذا كناية عن ثبوت تلك الأوصاف له كذلك ذاك كناية عن ثبوت أنواع العذاب للمعذب) .

وقال الزمخشري(٤) : (فان قلت : وصف العذاب بالاحاطة ابلغ أم وصف اليوم بها ؟

قلت : بل وصف اليوم بها ، لأن اليوم زمان يشتمل على الحوادث فإذا احاط بعذابه فقد اجتمع للمعذب ما اشتمل عليه منه كما اذا احاط بنعيمه) .

وقال تعالى « مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف لا يقدرون مما كسبوا على شيء ذلك هو الضلال البعيد »(٥) .

قال الفراء(٦) : (وقال تعالى « في يوم عاصف » فجعل العصف تابعا لليوم في أعرابه ، وانما العصف للريح ، وذلك جائز على جهتين :

احدهما - ان العصف وان كان للريح فان اليوم يوصف به ، لأن الريح فيه تكون ، فجاز ان تقول : يوم عاصف ، كما تقول : يوم بارد ، ويوم حار ، وقد أنشدني بعضهم :

- (٤) انظر الكشف ٢ : ٢٨٥ .
(٥) آية : ١٨ من سورة ابراهيم .
(٦) انظر معاني الفراء ٢ : ٧٣ وما بعدها .

٣٠ - يومين غيمين ويوما شمسا

- فوصف اليومين بالغيمين ، وانما يكون الغيم فيهما
- والوجه الآخر - أن يريد في يوم عاصف الريح ، فتحذف الريح ، لأنها قد ذكرت أول الكلمة

قال الشاعر :

فيضحك عرفان الدروع جلودنا

إذا جاء يوم مظلم الشمس كاسف

- يريد كاسف الشمس فهذان وجهان

وأن ثويت أن تجعل (عاصف) من نعت الريح خاصة ، فلما جاء بعد اليوم اتبعته أعراب اليوم ، وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه

وقال العكبري (٧) : (ومن الجوار في الصفات قوله تعالى « في يوم عاصف » ، واليوم ليس بعاصف ، وانما العاصف الريح)

وقال النحاس (٨) : (قوله تعالى « في يوم عاصف » على النسب عند البصريين بمعنى ذى عاصف ، ثم ذكر قول الفراء المتقدم ، وجوازه أن يكون (عاصف) صفة ليسوم بمعنى في يوم عاصف ، أو صفة للريح خاصة ، فلما جاء بعد اليوم اتبعته أعراب اليوم وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض

وبعد ذلك رد النحاس على كلام الفراء المتقدم قائلا : هذا مما لا ينبغي أن يحمل كتاب الله - جل وعز - عليه

وقد ذكر سيبويه أن هذا من العرب غلط ، واستدل بأنهم إذا ثنوا قالوا : هذان جحرا ضب خربان ، لأنه قد استبان بالتثنية والتوحيد

(٧) انظر التبيان ١ : ٤٢٣

(٨) انظر أعراب القرآن للنحاس ٢ : ١٨١

وقال الألوسي^(٩) : (وقيل : ان (عاصف) صفة (الرياح) الا انه جر على الجوار .

وفيه انه لا يصح وصف الرياح به ، لاختلافهما تعريفا وتذكيرا) .

ومن الجر على الجوار فى الصفة قوله تعالى :

« ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين » (١٠) .

وقد اختلفت كلمة الفراء حول هذه الآية ، فعندما كان فى معرض الحديث عن معنى قوله تعالى «اشتدت به الرياح فى يوم عاصف» (١١) أجاز جر (عاصف) على الجوار ، وان كانت صفة للرياح ، وأضاف قائلا : ومما يرويه نحويونا الأولون أن العرب تقول : هذا حجر ضب خرب بجر (خرب) والوجه الرفع .

ثم استدل على ذلك بقوله : وقد ذكر عن يحيى بن وثاب انه قرأ « ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين » فخفض (المتين) وبه أخذ الأعمش ، والوجه أن يرفع (المتين) (١٢) .

ويفهم من استدلال الفراء المتقدم انه أجاز ان يكون (المتين) بالجر صفة لقوله تعالى (الرزاق) وكان حقها الضم الا انها جرت مجاورتها المجرور .

وعندما تكلم عن قوله تعالى « ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين » وجدناه لم يتعرض لظاهرة المجاورة ، ووجه قراءة جر (المتين) على انها صفة لقوله تعالى (القوة) .

قال الفراء فى معانى القرآن (١٣) : (قرأ يحيى بن وثاب (المتين) بالخفض جعله من نعت (القوة) وان كانت انشئ فى اللفظ ، فانه ذهب الى الحبل والى الشيء المفتول .

(٩) انظر روح المعانى ١٣ : ٢٠٤ .

(١٠) آية : ٥٨ من سورة الذاريات .

(١١) من الآية : ١٨ من سورة ابراهيم .

(١٢) انظر معانى الفراء ٢ : ٧٥ .

(١٣) انظر معانى الفراء ٣ : ٩٠ .

أنشدنى بعض العرب :

٣١ - لكل دهر قد لبست أثوبا من ربطة واليمنة المعصبا (١٤)

فجعل المعصب نعتا لليمنة ، وهى مؤنثة فى اللفظ ، لأن اليمنة ضرب وصنف من الثياب فذهب اليه) .
فقد

وقال ابن جنى (١٥) : (قرأ يحيى والأعمش « ذو القوة المتين » ويحتمل أمرين :

أحدهما - أن يكون وصفا للقوة فذكره على معنى الحبل ، يريد قوى الحبل ، لقوله « فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها » (١٦) .
والآخر - أن يكون أراد الرفع وصفا للرزاق ، إلا أنه جاء على لفظ القوة لجوارها إياه على قولهم : هذا جحر ضب خرب .

وعلى أن هذا فى النكرة - على ما فيه - أسهل منه فى المعرفة ، وذلك أن النكرة أشد حاجة الى الصفة ، فيقدر قوة حاجتها اليها تشبثت بالاقرب اليها ، فيجوز هذا جحر ضب خرب ، لقوة حاجة النكرة الى الصفة .

فأما المعرفة فتقل حاجتها الى الصفة فبسبب ذلك لا يسوغ التشبث بما يقرب منها لاستغنائها فى غالب الأمر عنها ، إلا ترى أنه قد كان يجب ألا توصف المعرفة ، لكنه لما كثرت المعرفة تداخلت فيما بعد ، فجاز وصفها ، وليس كذلك النكرة ، لأنها فى أول وضعها محتاجة الى الصفة لابهامها .

(١٤) قاله معروف بن عبد الرحمن ، وقيل : حميد بن ثور ، ويروى عجزه :

حتى اكتسى الرأس قناعا أشهباً
و (الربطة) الملاء إذا كانت قطعة واحدة . والمعصب : المعمم الذى يحيط بالرأس .

وانظر الأشمونى ٤ : ١٢٢ .

(١٥) راجع المحاسب ٢ : ٢٨٩ .

(١٦) من الآية : ٢٥٦ من سورة البقرة .

فن قلت : ان (القوة) مؤنثة ، و (المتين) مذكر فكيف جاز أن تجربها عليها على الخلاف بينهما ؟ !

قيل : قد تقدم أن القوة هنا انما المفهوم منها الحبل على ما تقدم ، فكانه قال : ان الله هو الرزاق ذو الحبل المتين وهذا واضح .

وأیضا فان (المتين) فعيل ، وقد كثر مجيء فعيل مذكرا وصفا للمؤنث ، كقولهم : حلة خصيف (١٧) ، وناقعة حسير (١٨) .

وقال الألويسي (١٩) : (وقرأ الأعمش وابن وثاب (المتين) بالجر . وخرج على انه صفة (القوة) .

وجاز ذلك مع تذكره ، لتأويلها بالافتدان ، أو لكونه على زنه المصادر التي يستوى فيها المذكر والمؤنث ، أو لاجرائه مجرى فعيل بمعنى مفعول) .

وبعد ... فقد عرضنا اقوال العلماء فيما يتعلق بالجر على الجوار في النعت ، وعرفنا أن منهم من أجاز ، ومنهم من منع .

وانا أؤيد وأرجح رأي من منع على أساس ان الجر على الجوار لا ينبغي أن يكون في كلمات الله - عز وجل - .

وأیضا فان المعنى يكون واضحا وظاهرا من غير اللجوء الى مثل هذه الظاهرة ، ففي الآيات المتقدمة اذا جعلنا (محيط) في الآية الأولى دسفة لقوله تعالى (يوم) فان الكلام يكون صحيحا ، بل ان ذلك ابلغ من جعله دسفة للعذاب ، كما تقدم .

وكذا يصح لنا أن نجعل (عاصف) في الآية الثانية صفة لقوله (يوم) فان اليوم يوصف به ، لأن الريح فيه تكون ، أو أن يجعل (عاصف) على النسب بمعنى ذى عاصف .

(١٧) حلة خصيف : ذات لونين : أبيض وأسود .

(١٨) ناقعة حسير : مجعدة .

(١٩) انظر روح المعاني ٢٧ : ٢٤ .

وفى الآية الثالثة يصح المعنى بجعل (المتين) على قراءة الجر صفة
لقلوله تعالى (القوة) على أن (القوة) بمعنى الحبل ، أو بمعنى الاقتدار ،
أو كونه من الأوصاف التى يستوى فيها الذكر والمؤنث ، أو لأجرائه مجرى
فعليل بمعنى مفعول .

وبالإضافة الى ما تقدم نجد أن (الريح) معرفة ، و (عاصف) نكرة ،
والمعرفة لا توصف بنكرة .

المبحث الثالث

الجوار بين الواو والضمة

يترتب على مجاورة الواو للضمة التي قبلها قلب الواو همزة - جوازا - على تقدير أن هذه الواو لما جاورت المضموم فكان الضمة فيها . والنحاة يبدلون من الواو المضمومة همزة ، كما قالوا في وجوه أجوه ، وهذا قياس نحوي محل اتفاق بين جمهور العلماء ، فما جاء منه في القرآن يكون مقبولا وسائغا .

ومن الآيات التي وردت في ذلك :

قوله تعالى :

«الذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة

هم يوقنون» (١) .

قال الزمخشري (٢) : (قرأ أبو حية النميري (يوقنون) بالهمزة ، جعل الضمة في جار الواو ، وكأنها فيه ، فقلبيها قلب واو (وجوه)) .

وقال أبو حيان (٣) : (قرأ الجمهور (يوقنون) بواو ساكنة بعد الياء ، وهي مبدلة من ياء ، لأنه من أيقن .

وقرأ أبو حية النميري بهمزة ساكنة بدل الواو ، وذكر أصحابنا أن هذا يكون في الضرورة . ووجه هذه القراءة بأن هذه الواو لما جاورت المضموم فكان الضمة فيها ، وهم يبدلون من الواو المضمومة همزة فقد

(١) آية : ٤ من سورة البقرة .

(٢) الكشاف ١ : ١٣٨ .

(٣) البحر ١ : ٤٢ .

قالوا فى وجوه و وقتت : أجوه و أقتت ، فأبدلوا من هذه همزة ان قدروا
الضممة فيها) .

وقال الألوسى(٤) : (وقرأ النميرى (يؤقنون) بهمزة ساكنة بدل
الواو . وشاع عندهم أن الواو اذا ضمت ضممة غير عارضة ، كما فصل
فى العربية يجوز ابدالها همزة ، كما قيل فى وجوه جمع وجه (أجوه) .

فلعل الابدال هنا لمجاورتها للمضموم فأعطيت حكمة) .
ومن ذلك قوله تعالى :

« ردها على فطرق مسح بالسوق والأعناق »(٥) .

قال الزمخشري(٦) : (من نرا (بالسوق) فقد جعل الضمة فى السنين
كأنها فى الواو للتلاصق ، كما قال الشاعر :

احب الموقدين الى موسى(٧)

وقال الألوسى(٨) (قرأ ابن كثير (بالسوق) بهمزة ساكنة ، قال
أبو على : وهى ضعيفة لكن وجهها فى القياس أن الضمة لما كانت تلى
الواو قدر أنها عليها كما يفعلون بالواو المضمومة حيث يبدلونها همزة .
ووجهها من القياس أن أباحية النميرى كان يهمز كل واو ساكنة
قبلها ضممة) .

وأنا أرى أن همز الواو فى المواضع المتقدمة جائز ومتفق مع القياس،
وهذا ما ذهب اليه الجمهور ، فلعل الابدال هنا بسبب مجاورة الواو
الضممة وكانوا ينشدون فى هذا المعنى قول الشاعر :

(٤) انظر روح المعانى ١ : ١٢٢ .

(٥) آية : ٣٣ من سورة ص .

(٦) انظر الكشف ٢ : ٣٧٤ .

(٧) المذكور صدر بيت تقدم الكلام عليه عند الشاهد رقم (٢٣) .

(٨) انظر روح المعانى ٢٣ : ١٩٨ .

٣٢ - قد يؤخذ الجار يظلم الجار (٩)

وبعد ٠٠٠ فأرجو أن أكون قد وفقت في إعطاء هذا الموضوع
حقه من البحث والمناقشة ، فإن أكن كذلك فبتوفيق الله ، وإن تكن الأخرى
فحسبى في ذلك أننى بشر أطمع في رحمة الله ، اذه نعم المولى ونعم
المجيب .

--- --
(٩) المذكور رجز أنشدته أبو على وقال في الخصائص ٢ : ١٧١
(يحكى أن أعرابيا أراد امرأة له ، فقالت له : انى حائض ، فقال فأين
الهنة الأخرى ، فقالت له اتق الله ، فقال :
كلا و رب البيت ذى الاستار لأمتكن خلق الحتار
قد يؤخذ الجار بجرم الجار
والهنة : المرأة - الحتار : حلقة الدبر .

فهرس الشواهد الشعرية

رقم الشاهد :

- ٣١ - لكل دهر قد لبست اثوبا
من ريطرة واليمننة المعصبا
- ٨ - يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم
ان ليس وصل اذا انحلت عرا الذنب
- ٢٩ - ان المروعة والسماحة والندى
فى قبسة ضربت على ابن الحشرج
- ١٢ - كأنما ضربت قدام أعينها
قطننا بمستحصد الأوتار محلولج
- ٢٤ - يا ليت زوجك قد غدا
مقلدا سيفا ورمحا
- ٢٣ - احب المؤمنين الى موسى
وجعدة اذا اضاءهما الوقود
- ٦ - فجئت اليه والرماح تنوثة
كوقع الصياح فى النسيج الممدد
- فدافعت عنه الخيل حتى تبددت
وحتى علانى حالك اللون اسود
- ٢١ - انارة العقل مكسوف بطوع هوى
وعقل عامى الهوى يزداد تنويرا
- ١٢ - لعب الرياح بها وغيرها
بعدى سسوافى المور والقطر

رقم الشاهد :

- ١٧ - لما أتى خبر الزبيز تضعضعت
سور المدينة والجبال الخشع
- ٢٢ - ومعرض تغلى المراحل تحته
بادرت طبختها لرهط جيع
- ٢ - ويضحك عرفان الدروع جلودنا
إذا جاء يوم مظلم الشمس كاسف
- ٩ - السالك الثغرة اليقظان كالثها
مشى الهلوك عليها الذيعل الشخس
- ٧ - كأن أبانا فى عرانيين وبله
كبير الناس فى يد ساد منمىل
- ١٤ - فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة
كفانى - ولم أطلب - قليل من المال
- ١٠ - حتى تهجر فى الرواح وماجها
طلب المعقب حقه المظلموم
- ١٥ - ولكن نصفنا لو سببت وسبى
بنو عبد شمس من مناف وهائم
- ١٨ - وتشرق بالقول الذى قد اذهته
كما شرقت صدر القناة من الدم
- ١٩ - مشين كما اهتزت رماح تسفوت
أعاليها من السرياح النواسم
- ٢٠ - جادت عليه كل عين ثرة
ففركن كل حديقة كالدرهم
- ١١ - قد كنت داينت بها حسانا
مخافة الافلاس والليانا

- ٢٨ - اذا ما الغانيات برزن يوما
وزججن الحواجب والعيونا
- ٢٥ - مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة
ولا ناعب الا بيسين غرابها
- ٥ - على هطا لهم منهم ييوت
كأن العنكبوت هو ابتناها
- ٢٧ - علفتها تبنا ومساء باردا
حتى شئت همالة عينها
- ٢٦ - بدالى أنى لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
- ٣ - فايكم وحيية بطن واد
هموز النساب ليس لكم بسى
- ١ - وكنت اذا جارى دعا لمضوفة
أشمر حتى ينصف الساق متزدي
- ١٦ - ولكنما أسعى لمجد مؤئل
وقد يدرك المجد المؤئل أمثالى

انصاف الأبيات

- ٣٢ - قد يؤخذ الجار بظلم الجار
- ٣٠ - يومين غيمين ويوما شمسا
- ٤ - كان نسج العنكبوت الرمل

مراجع البحث

- ١ - القرآن الكريم :
- ٢ - اعراب القرآن لأبي جعفر النحاس - تحقيق در زهير غسانى زاهد - مطبعة العائى - بغداد .
- ٣ - الأمالى الشجرية - دار المعرفة - بيروت .
- ٤ - الانصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين - تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد ١٩٨٢م .
- ٥ - البحر المحيط لأبى حيان .
- ٦ - التبيان فى اعراب القرآن لأبى البقاء العكبرى - تحقيق محمد على البيحاوى - مكتبة الحلبي .
- ٧ - تفسير روح المعانى للآلوسى - بيروت - احياء التراث العربى .
- ٨ - تفسير القرطبى .
- ٩ - حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية - مطبعة الحلبي .
- ١٠ - الخصائص لابن جنى - تحقيق محمد على النجار - دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت .
- ١١ - دراسات لاسلوب القرآن الكريم تأليف الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة - مطبعة السعادة .
- ١٢ - ديوان الأعشى - طبعة بيروت .
- ١٣ - ديوان الحطيئة - شرح أبى سعيد السكرى - بيروت .
- ١٤ - ديوان دريدبن الصمة - تحقيق - محمد خير البقائى - مكتبة دار قتيبة ١٩٨١م .

- ١٥ - ديوان ذى الرمة - الطبعة الأولى .
- ١٦ - ديوان العجاج - تحقيق - عبد الحفيظ السلطى - دمشق .
- ١٧ - ديوان الغرزدق - المكتبة التجارية الكبرى .
- ١٨ - ديوان لبيد - بيروت ١٩٦٦ م .
- ١٩ - ديوان الهذليين - نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٦٥ م .
- ٢٠ - سر صناعة الاعراب لابن جنى النحوى - تحقيق - مصطفى السقا وزملائه - الطبعة الأولى .
- ٢١ - شذور الذهب فى معرفة كلام العرب - لابن هشام - تحقيق - الشيخ عبد المتعال الصعدي - مكتبة صبيح .
- ٢٢ - شرح أبيات سيديويه السيرافى - تحقيق - محمد على سلطاني - بيروت .
- ٢٣ - شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك - نسخة مصورة على الميكروفيلم - موجودة فى المكتبة المركزية بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم (٢١٦٧) .
- ٢٤ - شرح ديوان ج. زير تاييف - محمد اسماعيل الصاوى - دار الأندلس - بيروت .
- ٢٥ - شرح ديوان زهير - نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٤ م .
- ٢٦ - شرح الرضى لشواهد الشافعية - القسم الثانى - تحقيق - محمد نور الحسن وزملاييه - دار الكتب العلمية - لبنان .
- ٢٧ - شرح الرضى لكافية ابن الحاجب - لبنان .
- ٢٨ - شرح التذائد التسع المشهورات للأنحاس - تحقيق - أحمد الخراط - طبعة بغداد .
- ٢٩ - شرح الكافية الشافعية لابن مالك - تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدى - مركز البحث العلمى - جامعة أم القرى - مكة .

- ٣٠ - الصحاح للجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار .
- ٣١ - الكتاب لسيدويه - تحقيق - إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين
الطبعة الأولى .
- ٣٢ - الكشف للزمخشري - دار المعرفة - لبنان .
- ٣٣ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها - لمكي بن
أبي طالب - تحقيق الدكتور محي الدين رمضان - مطبوعات
مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ٣٤ - مجاز القرآن لأبي عبيدة - تحقيق الدكتور محمد فؤاد - مكتبة
دار الفكر .
- ٣٥ - المحتسب في تبیین وجوه القراءات لابن جنى - تحقيق على
النجدي ناصف وزميليه - المجلس الاعلى للشئون الاسلامية .
- ٣٦ - معانى القرآن للاخفش - تحقيق الدكتور فائز فارس .
- ٣٧ - معانى القرآن للفراء - مطبعة عالم الكتب - بيروت .
- ٣٨ - معانى القرآن واعرابه للزجاج - تحقيق الدكتور عبد الجليل
شلبى - مشروع احياء التراث الاسلامى .
- ٣٩ - مفنى اللبيب لابن هشام - تحقيق الشيخ محمد محيى الدين
عبد الحميد .
- ٤٠ - المقتضب للمبرد - تحقيق الأستاذ أحمد عبد الخالق عضيمة
عالم الكتب - بيروت .
- ٤١ - المنصف (شرح تصريف المازنى) لابن جنى - تحقيق إبراهيم
مصطفى وعبد الله أمين الطبعة الأولى .
- ٤٢ - النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى - المكتبة التجارية
الكبرى .
- ٤٣ - همع الهوامع - شرح جمع الجوامع للسيوطى - تحقيق -
عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية الكويت .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	١ - المقدمة
٧	٢ - التمهيد
٩	٣ - الفصل الأول : موقف العلماء من المجاورة
١٧	٤ - الفصل الثاني : المجاورة فى الدراسات النحوية
٤٩	٥ - الفصل الثالث : المجاورة فى المسائل التصريفية
٥٧	٦ - الفصل الرابع : المجاورة فى القرآن الكريم
٨٥	٧ - فهرس الشواهد الشعرية
٨٩	٨ - ثبت بمراجع البحث

دار الثقافة للطباعة والنشر
٢١ شارع كامل صدقي - الفجالة
تليفون ٩١٦٠٧٦ القاهرة

